إهداء

اللهم إني أسألك إيمانا دائما وقلبا خاشعا وعلما نافعا ويقينا صادقا وجسدا على البلاء صابرا.

أهدي هذا العمل إلى نور القلوب وسيد الوجود "محمد" صلى الله عليه وسلم

إلى من قال فيهم عز وجل:" ولا تقل لهما أف ولا تنهرهما وقل لهما قولا كريما"

إلى التي عانت الحلو والمر في تربيتي حتى أوصلتني إلى ما أبغي أمي الغالية

إلى الذي تكفل المشق في تعليمي وكان مثلي الأعلى في الصبر وطاعة الله أبي العزيز

إلى كل إخوتي

إلى كل أصدقائي

إلى زملائي في الدراسة بجامعة محمد بو ضياف

إلى كل من ذكرهم قلبي ونساهم قلمي

شكر وتقدير

الحمد لله الذي وهبنا الصبر وحسن التدبير نشكره على توفيقه لإنجاز هذا العمل، ونتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى الأستاذ المشرف "روازقي محمد "، على النصائح التي أسداها والتوجيهات التي قدمها لنا طوال مدة البحث.

كما نتقدم بالشكر الجزيل إلى الوالدين وإلى كل من ساعدنا من قريب أو من بعيد في إنجاز هذا العمل.

فهرس المحتويات

الاهداء .....

شكر وتقدير.....

فهرس المحتويات.....

المقدمة.....

الفصل الاول: النظام المصرفي الجزائري والاقتصاد الرقمي

تمهيد.....01

المبحث الاول: نشاة المنظومة البنكية الجزائرية.....02

المطلب الاول: ماهية البنوك التجارية.....02

1- نشاة البنوك التجارية.....02

2- تعريف البنوك التجارية.....03

3- الخدمات التي تقدمها البنوك التجارية.....03

المطلب الثاني: نشاة البنوك الجزائرية.....05

المطلب الثالث: البنوك الجزائرية والاقتصاد الرقمي.....06

1- مفهوم الاقتصاد الرقمي.....06

2- خصائص واليات الاقتصاد الرقمي.....07

3- واقع الاقتصاد الرقمي في الجزائر.....08

المبحث الثاني: مدخل للصيرفة الالكترونية.....08

المطلب الاول: نشاة ومفهوم الصيرفة الالكترونية.....08

قنوات التوزيع الالكتروني.....10

المطلب الثاني: البنوك الالكترونية.....11
1- مفهوم البنوك الالكترونية.....12
2-اصناف البنوك الالكترونية.....13
3-متطلبات انشاء بنك الكتروني.....13
المطلب الثالث: وسائل الدفع الالكتروني.....13
1- مفهوم وسائل الدفع الالكتروني.....14
2-خصائص وسائل الدفع الالكتروني.....15
3-انواع وسائل الدفع الالكتروني.....16
المطلب الرابع: مخلطر الصيرفة الالكترونية.....23
خلاصة الفصل الاول.....25
الفصل الثاني: مدى تطبيق الصيرفة الالكترونية في البنوك الجزائرية
تمهيد.....26
المبحث الاول: واقع الصيرفة الالكترونية في الجزائر.....26
المطلب الاول: البطاقات المستعملة في الجزائر.....26
المطلب الثاني: مشروع الصيرفة الالكترونية في الجزائر.....27
1- واقع البريد وتكنولوجيا الاعلام والاتصال.....28
2- واقع استعمال تكنولوجيا الاعلام والاتصال في النظام المصرفي
الجزائري.....29
3- استعمال وسائل الدفع الالكترونية في النظام المصرفي
الجزائري.....30

المطلب الثالث: اهمية العمل بالصيرفة الالكترونية في الجزائر.....32

المبحث الثاني: اليات الصيرفة الالكترونية المستخدمة في الجزائر.....35

المطلب الاول: الخطوات الاولى للصيرفة الالكترونية في الجزائر.....35

1- نظام RTGS.....36

2- نظام ATCI.....41

المطلب الثاني: واقع ادوات الدفع الالكتروني في الجزائر.....44

المطلب الثالث: الصيرفة على الخط في الجزائر.....47

المبحث الثاني: البنوك الجزائرية والعمل بالصيرفة الالكترونية.....48

المطلب الاول: افاق تفعيل مشروع الصيرفة الالكترونية في البنوك الجزائرية.....48

المطلب الثاني: العوامل المعرقلة لنجاح وسائل الدفع الالكتروني في الجزائر والعقبات التي تواجهها.....51

المطلب الثالث: اهم الخدمات المصرفية الالكترونية التي تقدمها البنوك الجزائرية.....53

المطلب الرابع: التحديات التي تواجه البنوك الجزائرية حول تطبيق مشروع الصيرفة الإلكترونية.....56

خلاصة الفصل.....57

الخاتمة.....58

قائمة المراجع.....63

قائمة الجداول

الرقم	الاسم	الصفحة
01	مدى تطور التعاملات المالية عبر نظام ARTS	40
02	اهم التطورات المعاملات المالية عبر نظام المقاصة ATCI	43
03	تطور الصرافات الآلية خلال الفترة الممتدة من2008-2015	44
04	عدد البطاقات المتداولة للفترة الممتدة من سنة 2010- 2013	46
05	اهم الخدمات المصرفية الالكترونية التي تقدمها البنوك الجزائرية	56

مقدمة:

يتميز العالم اليوم بالديناميكية وسرعة التغير وهذا راجع الى التطورات الحاصلة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، فقد ادت هذه التغيرات الى حدوث تطورات مست جميع الميادين الاجتماعية منها و السياسية و الثقافية و الاقتصادية، واصبح هذا العالم الكبير من خلالها قرية صغيرة تتناقل فيها المعلومات بسرعة وبطرقة الكترونية.

لقد ساهمت الثورة العلمية في مجال التقنيات الحديثة الى احداث مفاهيم جديدة لم تكن معروفة سابقا كظهور مجتمع المعلومات، الاقتصاد الرقمي، والصيرفة الالكترونية، هي الاخرى احد افرازات هذه الثورة التقنية. حيث اصبح يواجه القطاع المالي والبنكي

تحديات كبيرة في ظل التغيرات الاقتصادية الراهنة، كونه يعتبر من أكثر القطاعات تأثرا بمظاهر العولمة، والتي تمثلت أهم معالمها في موجة التحولات والتطورات

المتلاحقة التي شهدتها الساحة البنكية والمالية الدولية، وتعتبر التطورات التكنولوجية السريعة من التغيرات الرئيسية والحاسمة في التأثير على النشاط الاقتصادي، حيث عرفت

السنوات الأخيرة نموا كبيرا لتكنولوجيا الاعلام والاتصال الحديثة وبتزايد اهميتها اصبح استخدامها منتشرا في كافة المجالات والقطاعات الاقتصادية والتي من بينها القطاع البنكي حيث تلعب دورا هاما في زيادة القدرات التنافسية للبنوك فاعتمادها لم يعد امرا اختياريا، بل اصبح ضرورة تمليها الظروف والمستجدات التي يشهدها الاقتصاد العالمي من خلال عمليات الصيرفة الالكترونية التي اصبحت التصميم الجديد للخدمات البنكية، لذلك فانه يتحتم على البنوك الجزائرية في ضوء ماتشهده الساحة البنكية من تغيرات ان تسعى جاهدة نحو تطوير جودة الخدمات البنكية المقدمة و الارتقاء الى مستوى التحديات الكبرى التي تواجه العمل البنكي، ومواكبة تطبيقات الصيرفة الالكترونية المعمول بيها عالميا.

وفي هذا الصدد ونظرا لأهمية الصيرفة الالكترونية للاقتصاد، تعمل الدولة الجزائرية على تطوير انظمتها المصرفية من خلال طرحها لعدة مشاريع واصلاحات من شانها عصرنة البنوك الجزائرية.

I.اشكالية البحث:

بناءاً على ماسبق ذكره ، يمكن صياغة إشكالية البحث التي سيتم معالجتها في هذا البحث كمايلي:

ماهو واقع اعتماد الصيرفة الإلكترونية في البنوك الجزائرية؟

وحتى تتسنى لنا الإجابة عن هذا التساؤل الرئيسي فإنه يستوجب طرح التساؤلات الفرعية التالية:

- ماهية الصيرفة الالكترونية؟
- ماذا توفر الصيرفة الالكترونية للبنوك؟
- ماهو واقع الصيرفة الإلكترونية في الجزائر؟ وما مدى إستعداد القطاع المصرفي لهذا التغّير في الجزائر؟

II.فرضيات البحث:

قصد تسهيل الإجابة على الإشكالية المطروحة والأسئلة الفرعية، سوف نضع بعض الفرضيات التي تكون منطلق دراستنا

ويمكن حصرها فيما يلي:

- ✓ يقصد بالصيرفة الالكترونية هو ذلك النظام الذي يتيح للعميل الوصول إلى حساباته أو الحصول على الخدمة البنكية من خلال الوسائل الالكترونية المختلفة دون أي قيود زمانية أومكانية.
- ✓ توفر الصيرفة الإلكترونية فرص مهمة أمام البنك في مجال المنافسة وتوسيع قطاعيته السوقية، كما ادخلت نوع جديد من البنوك وهو البنوك الالكترونية.
- ✓ إن تأخر الجزائر في مواكبة التطورات العالمية لاسيما في ميدان المعلومات والإتصال جعل إستعمال البنوك لهذه التكنولوجيا ضعيفاً مما أدّى إلى ضعف في أداء الخدمات المصرفية ؛ ومن أجل مواكبة هذه التطورات تبنت إدارات البنوك الجزائرية إستراتجيات مناسبة لمواجهة التحديات المتباينة ، في ظل الدخول الى الاقتصاد الرقمي.

III.مبررات اختيار الموضوع:

هناك مبررات عديدة دفعتنا للإختيار الموضوع نذكر منها:

-الرغبة الذاتية في فهم المصطلحات حديثة النشأة ومنها البنكية وتكوين فكرة عامة عنها، والتي بدأ ذكرها يتكرر في الآونة الأخيرة : كالإقتصاد الرقمي ،الصيرفة الالكترونية ، البنوك الإلكترونية ، أساليب الدفع الحديثة وكيفية عملها.

-التعرف على أهم التطورات العالمية الحاصلة في قطاع الإقتصاد، وبالتحديد التي مست الصناعة البنكية الدولية.

- معرفة مامدى إستجابة البنوك الجزائرية لمثل هذه التغيرات الحاصلة وما هو إستعداد أنظمتها حيال ذلك.

IV. اهمية البحث:

تظهر أهمية هذا البحث بإعتبار ان العالم يشهد تبلور تحولات إقتصادية عميقة تقودها تكنولوجيا المعلومات والاتصال، والتي أدّت إلى بناء مجتمع المعلومات وتشييد الإقتصاد الرقمي ،ونخص بالذكر " الصيرفة لإلكترونية" ، إذ أن هذا التطور التكنولوجي أدّى إلى إحداث نقلة مهمة في مجال وسائل الدفع، ومنها تظهر الأهمية البالغة للموضوع ممّا دفعنا إلى محاولة معرفة حالة البنوك الجزائرية من هذه التحولات.

V.أهدا ف البحث:

ترمي هذه الدراسة بعد الإجابة على الإشكالية المطروحة ، ومختلف التساؤلات السالفة الذكر إلى تحقيق جملة من الأهداف نذكر منها ما يلي:

-محاولة تسليط الضوء على الصيرفة الالكترونية وأهم اداوتها ، بإعتبارها من المواضيع الحديثة ؛

-إبراز ماهي البنوك الالكترونية ، بالإضافة إلى تسليط الضوء على وسائل الدفع الإلكترونية ؛

-معرفة ما مدى تطبيق الصيرفة الإلكترونية في المصارف الجزائرية.

VI. منهج البحث :

اقتضت طبيعة البحث التعامل مع عدة مناهج متكاملة ومتناسقة من أجل الإلمام بمحاور الدراسة فقد تم الإعتماد على:

- ✓ المنهج الوصفي في أغلب الدراسة ، إذ يتعلق بمختلف المفاهيم والتعاريف المقدمة في البحث؛.

- ✓ المنهج التاريخي للإستعراض أهم التطورات التي مرّت بها الصيرفة الإلكترونية بما فيها البطاقات البنكية والبنوك الجزائرية ؛
- ✓ المنهج التحليلي لتحليل البيانات عن مدى تطبيق الصيرفة الالكترونية في الجزائر؛

VII. الدراسات السابقة:

حسب الإطلاع و في حدود ما توفر لدينا من معلومات و مراجع حول موضوع البحث هناك مجموعة من الدراسات و البحوث العلمية التي تناولت موضوع الصيرفة الإلكترونية و وسائل الدفع الالكتروني في الجزائر نذكر منها مايلى:

- ✓ دراسة (جيلالي أحمد مسري 2007) مقدمة لنيل درجة الماجستير في العلوم الإقتصادية بجامعة دمشق ، بعنوان : " نشأة وتطّور النظام المصرفي في الجزائر- البطاقات والنقود الإلكترونية نموذجاً " ، وهدف الباحث من خلاله إلى النظام المصرفي الجزائري بإعتباره الركيزة الأساسية التي يقوم عليها الإقتصاد و إبراز وتوضيح أهم المحطات والتحّولات التي مّر بها النظام المصرفي الجزائري ، كما هدف إلى تكوين فكرة عامة حول الصيرفة الإلكترونية وذلك من خلال التطّرق إلى: نشأتها، تعريفها أنواعها ؛
- ✓ دراسة(بن منصور فريدة2011/2010) مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية بجامعة ورقلة، بعنوان الصيرفة الالكترونية لبناء الاقتصاد الرقمي في الجزائر، وهدفت الباحثة من خلاله التطرق الى الصيرفة الالكترونية في الجزائر وافاق تفعيلها.
- ✓ دراسة(سماح شعبور، مصباح مرابطي2016/2015) مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية بجامعة وهران، بعنوان وسائل الدفع الالكتروني في الجزائر وهدف الباحثان الى دراسة وسائل الدفع الالكترونية المعمول بها في الجزائر.

VIII. صعوبات البحث:

أثناء إعدادنا لهذا البحث، و كغيرنا من الباحثين واجهتنا بعض الصعوبات نرى من الضروري ذكر بعضها:

- ✓ حداثة الموضوع خلقت جوا من غياب ترجمة عربية لكل المصطلحات التقنية التي تخص الموضوع؛
- ✓ نقص المراجع الخاصة بموضوع الدراسة و خاصة الكتب و ان وجدت فهي قديمة، و نظرا للتطور السريع الذي تعرفه تكنولوجيا المعلومات و الاتصال

بصفة عامة، و تكنولوجيا الإنترنت بصفة خاصة فان المعلومات الواردة في هذه الكتب تصبح عديمة الفائدة؛

- ✓ عدم تحديث المعلومات من قبل الجهات المعنية.

IX. محتويات البحث:

محاولة لإلمام بجوانب البحث ارتأينا أن نقسم الدراسة إلى فصلين تتقدمهم مقدمة وتليهم خاتمة.

حيث تناولنا في الفصل الأول: نظرة عن البنوك الجزائرية والاقتصاد الرقمي حيث قمنا باعطاء لمحة عن تعريفه وخصائصه والياته و واقعه في الجزائر.

يليه مدخل للصيرفة الالكترونية بما في ذلك البنوك الالكترونية و وسائل الدفع الالكتروني.

اما في الفصل الثاني فتكلمنا عن واقع تطبيق الصيرفة الالكترونية في الجزائر وانظمة الدفع الالكتروني التي تتبعها، معيقات وافاق تفعيل الصيرفة الالكترونية في الجزائر.

تمهيد

لقد أدت ثورة المعلومات والاتصالات إلى ظهور تغيرات جوهرية في عالم الاقتصاد حيث ظهر اقتصاد جديد او ما يعرف بالاقتصاد الرقمي، وبما ان القطاع البنكي جزء حساس في الاقتصاد، توجب على هذا القطاع تبني التطورات الحاصلة في الاقتصاد الجديد ونظرا لطبيعة عمل القطاع البنكي، فكان لابد من إعادة النظر في الدور التقليدي للبنوك والتطلع إلى تقديم خدمات بنكية متطورة وذلك بالاعتماد على ما أنتجته التكنولوجيا وثورة المعلومات من وسائل حديثة ومتطورة، والتي أدت إلى الاستغناء عن بعض الخدمات التقليدية وتعويضها بخدمات بنكية الكترونية أطلق عليها مصطلح الصيرفة الالكترونية.
وتتضمن الصيرفة الالكترونية عدة مصطلحات: البنوك الالكترونية، وسائل الدفع الالكتروني.

وسنتحدث في الفصل الاول عن البنوك الجزائرية والاقتصاد الرقمي والصيرفة الالكترونية حيث قمنا بتقسيم الفصل الى ثلاث مباحث وهي كالتالي:

- ❖ المبحث الاول: نشاة المنظومة البنكية الجزائرية
- ❖ المبحث الثاني: الاقتصاد الرقمي
- ❖ المبحث الثالث: الصيرفة الالكترونية

المبحث الاول: نشأة المنظومة البنكية الجزائرية

تعتبر الخدمات البنكية أحد أهم الأنشطة الاقتصادية في أي دولة، إذ يدل مقدار الطلب عليها على درجة التقدم الاقتصادي للبلد، أما عرضها فيعمل على تحقيق الرفاهية للمجتمع .ويتأثر النشاط البنكي بالتطورات الاقتصادية المختلفة حيث أصبح لزاما على البنوك الجزائرية التجارية زيادة عنايتها بجودة ما تقدمه من خدمات كأحد العناصر المحددة للقدرات التنافسية البنكية في السوق المحلية ضمن حلقة العولمة المالية تعني تفاعل معادلة المال مع وسائل الاتصال الحديثة.

المطلب الاول: ماهية البنوك التجارية

لقد احتلت البنوك منذ فترة طويلة أهمية بالغة في مختلف المنظومات الاقتصادية، وتزداد أهميتها من وقت لآخر مع التطورات الهامة التي تطرأ على اقتصاديات الدول.

-1- نشأة البنوك التجارية:

ترجع نشأة البنوك عموما إلى العصر القديم، وتمتد جذورها إلى العهد البابلي، حيث برزت مجموعة من التجار والملاك والصيارفة وكهنة المعابد.ويشير التطور التاريخي للبنوك التجارية إلى أن الافراد كانوا يصدرون شهادات إيداع لإثبات حقوق المودعين وكانوا يحصلون على عمولة لقاء الاحتفاظ بالأموال المودعة لديهم والمحافظة عليها، أي أن البنوك التجارية ورثت عن الصاغة أو الصيارفة عملية قبول الودائع، وقد لاحظ الصيارفة أن نسبة صغيرة فقط من شهادات الإيداع تعود إليهم لتحويلها إلى نقود، وبالتالي فقد تجمعت لديهم الكثير من أموال المودعين على شكل سائل عاطل، ففكروا في الاستفادة منه وتقديمها إلى الأفراد مقابل حصولهم على فائدة.

أي أن الصاغة والصيارفة حققوا أرباحا طائلة وبالتالي لم تتوقف ممارساتهم عند هذا الحد، فقد أصبحوا يسمحون لعملائهم بسحب مبالغ تتجاوز أرصدة ودائعهم(سحب على المكشوف)مما سبب في النهاية إفلاس عدد من بيوت الصيرفة نتيجة تعذر الوفاء بالديون، الأمر الذي دفع المفكرين إلى المطالبة بإنشاء الصيرفة الحكومية في أواخر القرن السادس عشر، تقوم بحفظ الودائع والسهر على حمايتها، وهكذا تطورت الممارسات المالية من طرق إلى بيت الصيرفة ثم إلى بنك .وأقدم بنك حمل هذا الاسم هو بنك :برشلونة عام 1401وكان يقبل الودائع ويخصم الكمبيالات[1].

-2- تعريف البنوك التجارية:

إن أصل كلمة بنك إيطاليBanco وتعني المصطبة التي يجلس عليها الصرافون لتحويل العملة، ثم تطور المعنى فيما بعد لكي يقصد بالكلمة المنضدة التي يتم فوقها عد وتبادل العملات ثم أصبحت في النهاية الدكان الذي توجد فيه تلك المنضدة وتجري فيه المتاجرة

[1]سميرة بربح، دور الصيرفة الالكترونية في تعزيز القدرات التنافسية للبنوك التجارية- دراسة مقارنة بين بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة- تقرت- وبنك القرض الشعبي الجزائري- وكالة الوادي- خلال الفترة الممتدة ما بين: 2014/2008،مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر اكاديمي، بنوك، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي, سنة2015/2014,ص10.

بالنقود [2].أما باللغة العربية فيقال :صرف وصارف واصطرف الدنانير أي بدلها بدراهم أو دنانير سواها، والصرافة والصيرف وجمعها صيارفة هو بائع النقود بنقود غيرها، والصرافة أو الصيرفة هي حرفة الصراف ومن هنا جاءت كلمة المصرف والتي تعني المؤسسة المالية التي تتعاطى الإقراض والاقتراض[3]، أما عن تعريف البنك التجاري فقد وردت له عدة تعاريف منها:

-البنك التجاري :هو عبارة عن المؤسسة المالية التي تتعامل في الدين والائتمان، بحيث تقوم بالحصول على الودائع من العملاء، ويصبح البنك مدينا بها حيث يقوم باقتراض هذه الودائع لمن يطلبها تمويل أو قرض من أفراد ومؤسسات بهدف تحقيق الربح[4].

-ويعرف :على أنه مؤسسة مصرفية موضعها النقود والعمليات التي تدور حول قيام النقود بوظائفها (وسيط مبادلة، أداة دفع، مخزن للقيمة ومقياسا لذا)، غالبا ما تكون النقود ذات نوعية خاصة.
هي البنوك التي تقوم بأعمال المصرفية والخدمات وقبول الودائع ومنح الائتمان والقروض لمن يطلبها مقابل الضمانات اللازمة ودفع الفوائد المحددة المستحقة على القروض[5].
-من خلال ما سبق يمكن استنتاج التعريف التالي: أن البنوك التجارية عبارة عن مؤسسات يتمثل دورها بصفة أساسية في تلقي او قبول الودائع من الجمهور بأشكالها المختلفة، وتقديمها في شكل قروض نظير فائدة وكذلك القيام بمختلف النقود عن طريق التوسع في منح القروض.

-3-الخدمات التي تقدمها البنوك التجارية:

تقوم البنوك بمنح خدماتها وفقا لما يتحاجه العميل حيث تقوم بدراسة السوق ومايجب توفيره للعميل في ظل التنافس الذي تجده فيما بينها ، ويمكن النظر الى الخدمة البنكية من ثلاثة مستويات هي:

- الخدمة الاساسية: وتمثل جوهر المنفعة التي يسعى اليها العميل من شراء الخدمات.
- الخدمة الاضافية: وتشير الى خدمات المنافع الاضافية التي تشمل الخدمة والاهتمام الشخصي بالعميل، الالتزام بمواعيد التسليم والضمان او الكفالة...الخ

تتضمن الخدمات البنكية مايلي:

- ✓ التحويلات.
- ✓ خدمات البطاقات.
- ✓ القروض الشخصية.
- ✓ صناديق ايداع الامانات.

[2]ايمان العاني،البنوك التجارية وتحديات التجارة الالكترونية ، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستيرفي العلوم الاقتصادية، بنوك وتأمينات، جامعة منتوري قسنطينة، 2007/2006,ص20.
[3]سميرة بربح, مرجع سابق, ص11.
[4]رقية منصوري , اسماء عبد المالك, الخدمات المصرفية الالكترونية، مذكرة التخرج لنيل شهادة الليسانس، مالية، قسم العلوم التجارية، جامعة ابو بكر بالقايد تلمسان، 2014/2013،ص14.
[5]مرجع سابق,ص22.

- ✓ الحسابات.
- ✓ الخدمات المقدمة للتجار والشركات[6]

المطلب الثاني: نشأة البنوك الجزائرية

لقد تميز النظام المصرفي الجزائري قبل الاستقلال بوجود عدد من البنوك موزعة عبر كافة التراب الوطني كانت تخدم مصالح الاحتلال الفرنسي، أما بعد الاستقلال فقد ورثت الجزائر نظاما مصرفيا واسعا مملوكا لرأس المال الفرنسي و قائم على أساس نظام اقتصادي ليبرالي، ونتيجة لذلك فقد واجهت الجزائر وضعا اقتصاديا صعبا بسبب النتائج التي ترتبت عن حرب التحرير من جهة، ومغادرة الإطارات الفرنسية المسيرة لتلك البنوك من جهة ثانية، الأمر الذي أدى بالسلطات الجزائرية إلى تحدي تلك الصعاب و الإقدام على تأميم هذه البنوك قصد تعبئة مواردها المالية المتواضعة خدمة للاقتصاد الوطني، حيث عمدت السلطات المعنية بتأسيس بنكا مركزيا يقوم بمهامه التقليدية في إطار توجيه السياسة النقدية للبلاد والتحضير لإنشاء عملة وطنية[7] وهكذا فقد تم إنشاء مجموعة من البنوك أهمها ما يلي:

1-البنك المركزي الجزائري:

لقد تقرر إنشاء مؤسسة إصدار جزائرية لتحل محل بنك الجزائر ابتداء من 1963/01/01/ طبقا للقانون رقم144/62 المصادق عليه من قبل المجلس التأسيسي في 13 /1962/12، وقبل ذلك تم فصل الخزينة العامة الجزائرية عن الخزينة الفرنسية في29 /1962/08.

حيث قام البنك المركزي بإصدار عملة وطنية الدينار الجزائري بتاريخ 1964/04/1،على أساس غطاء ذهبي يعادل 0.18 غرام من الذهب.

و قد أوكلت للبنك مهمة إصدار عملة وطنية والإشراف على السياسة النقدية وتوجيه البنوك التي كانت السلطات الجزائرية تستعد لتأميمها.

ومن ثم تم انشاء مجموعة من البنوك الوطنية، خلافا عن الصناديق الوطنية والمتمثلة في:

2-البنك الوطني الجزائري BNA

أنشئ بموجب الأمر66-178 بتاريخ 1966/06/13كأداة للتخطيط المالي ودعامة لعملية التحول الاشتراكي في القطاع الزراعي، لقد اتسع نشاط البنك في الوقت الحالي ليشمل العديد من المنتجات والخدمات المصرفية، حيث بلغ عدد فروعه أكثر من 200 فرعا منتشرة عبر كامل التراب الوطني سنة 2009 بعد ما كانت لا تتجاوز 53 فرعا في عام 1966.

3-القرض الشعبي الجزائري CPA

أنشئ بموجب الأمر 75/67المؤرخ في14 /05/ 1967 برأسمال قدره 15 مليون دينار

---

[6] http :WWW.STARTIMES.COM

[7] منصوري صمودي، الجهاز المصرفي الجزائري في ظل الإصلاحات الاقتصادية، ,رسالة ماجستير ,كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ,جامعة الجزائر، 2002/2001,ص51.

جزائري، فبالإضافة إلى وظائفه التقليدية كبنك تجاري أسندت له مهمة تمويل القطاع العمومي وخاصة قطاع السياحة والأشغال العامة والبناء والري والصيد البحري، كما كان يقوم بتمويل عدد كبير من المؤسسات الخاصة قصد تدعيم وترقية الصناعات التقليدية والمهن الحرة .لقد أصبح القرض الشعبي الجزائري كغيره من البنوك يتدخل في منح الائتمان القصير و المتوسط والطويل الأجل، حيث بلغ عدد فروعه 136 وكالة في أواخر 2008.

4-بنك الجزائر الخارجي BEA:

تأسس بموجب المرسوم67-204 المؤرخ في 1967/10/01 حيث أسندت له مهمة تمويل التجارة الخارجية وتدعيم الصادرات الجزائرية.

5-بنك الفلاحة والتنمية الريفيةBADR:

تأسس هذا البنك بموجب المرسوم 82/206 المؤرخ في 1982/03/16 بعد إعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري.

6 -بنك التنمية المحليةBDL :

أنشئ هذا البنك بموجب المرسوم 85/85 الصادر بتاريخ 1985/04/30 بعد إعادة هيكلة القرض الشعبي الجزائري وهو بنك إيداع واستثمار وقد بلغت فروع البنك 150 وكالة في أواخر عام2008 [8].

- واقع البنوك الجزائرية:

يواجه الجهاز المصرفي الجزائري ضغوط تحد من فعالية و دوره، فمن هذه الضغوطات ما يتعلق بالخدمة المصرفية و طرق تقديمها ،او وسائل الدفع و تطويرها ، او عجز نظام الاتصالات السلكية و اللاسلكية الذي يلعب دور مهما في تطوير الخدمة المصرفية ،او ما تعلق بتداول مبالغ هامة من النقود خارج الشبكة المصرفية.

ويتسم النظام المصرفي الجزائري اليوم بما يلي:

-وضعية مثقلة بالديون تقدر بحوالي 1274 مليار دج، وهي مستحقات البنوك على المؤسسات الاقتصادية العمومية اساسا.

-تقديم خدمات مصرفية تقليدية لا تستجيب حتى لأبسط التطور الحاصل في المجتمع، ففي الوقت الذي تقوم فيه البنوك الدولية بتقديم اكثر من 360 خدمة لزبائنها، فإن البنوك الجزائرية لا تصل حتى الى مستوى خدمات باقي الدول النامية والمقدرة ب 40 خدمة مما يقلل من قدراتها التنافسية وتنمية راسمالها.

-غياب التسويق البنكي، الشيئ الذي يقف كعائق امام هذه البنوك لمعرفة كيف؟ ومتى ؟ ولماذا؟ ومع من تتعامل؟

-ضعف الإدخار مما يؤثر سلبا على تنمية موارد البنوك التجارية بسبب انخفاض معدلات الفائدة وتوفر الاستثمارات المربحة في السوق السوداء، بالإضافة الى التهرب الضريبي.

-توسع وامتداد المجال الجغرافي مما يعيق علية التنسيق الداخلي وتبادل المعلومات بين مختلف الهياكل[9].

[8]حسني مبارك بعلي،إمكانيات رفع كفاءة أداء الجهاز المصرفي الجزائري في ظل التغيرات الاقتصادية و المصرفية المعاصرة، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير، علوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة,2012/2011,ص72.

-ضعف كفاءة آداء العنصر البشري و عدم قدرته على استخدام الأساليب والأدوات المتطورة مما يوثرعلى طريقة تسيير البنوك، في ضل عدم وجود برامج جادة للتدريب والتطوير.

المطلب الثالث: البنوك الجزائرية والاقتصاد الرقمي

يعود ظهور هذا النوع من الإقتصاد إلى التطورات التي شهدها الإقتصاد الجديد ،وهو تعبير برز مؤخرا ليفسر الظاهرة التي دخلت بالإقتصاد الأمريكي إلى دائرة الإنتاجية العالمية والنمو المتواصل ، بإعتبار هذا الإقتصاد أكبر إقتصاد في العالم.

اولا: مفهوم الاقتصاد الرقمي

تعددت الآراء حول إيجاد تعريف موحد للاقتصاد الرقمي، ولعل من أبرز ما كتب حول مفهومه مايلى:

-يقصد بالاقتصاد الرقمي " ذلك التفاعل والتكامل والتنسيق المستمر بين تكنولوجيا المعلومات والاتصال من جهة(tic) ، وبين الاقتصاد القومي والقطاعي والدولي من جهة أخرى، بما يحقق الشفافية والفورية لجميع المؤشرات الاقتصادية المساندة لجميع القرارات الاقتصادية والتجارية والمالية في الدولة خلال فترة ما[10].

كما يعّرف الإقتصاد الرقمي على أنه" ذلك الإقتصاد المرتبط بمفهوم مجتمع المعلومات الذي يعبر عن رؤية مستقبلية لعالم تكون فيه المعلومات الركيزة الأساسية للإقتصاد والعلاقات البشرية ككل متجسدة في بنية تحتية رقمية عالية كفيلة بتحقيق ذلك في شتى مجالات الحياة[11]."

ثانيا: خصائص واليات الاقتصاد الرقمي

يعمل الإقتصاد الرقمي على نشر" مجتمع المعلومات والمعرفة "، أو ما يطلق عليه إقتصاد المعرفة ، أومايطلق عليه المجتمع المجتمع الشبكي، وهناك عدة تعاريف تخص مجتمع المعلومات والمعرفة فمنهم من يرى بأنه" :إحداث مجموعة من التغيرات الإستراتجية في طبيعة المحيط الاقتصادي وتنظيمه ليصبح أكثر استجابة وانسجاما مع تحديات العولمة وتكنولوجيا المعلومات والاتصال والتنمية المستدامة بمفهومها الشمولي والتكاملي[12].

ويساهم الاقتصاد الرقمي على بناء (الحكومة الإلكترونية E.government، والبنوك الالكترونية E.Banking، والتجارة الإلكترونية E.commerce. ويحتاج ذلك الى التطوير المستمر في مؤشر مجتمع المعلومات والمعرفة عن طريق زيادة أعداد الحواسيب الإلكترونية ، وإستخداماتها في المعاملات والوظائف وزيادة عدد المشتركين في الشبكة الدولية للمعلومات Internet وتطوير إستخدام البرمجيات في إدارة الأنشطة الإقتصادية والتجارية والإنتاجية والمالية والتسويقية وإدارة الموارد البشرية.

1- وفيما يلي أهم خصائص وسمات الإقتصاد الرقمي:

أ - سهولة الوصول إلى مصادر:Access

---

[9]قاسم قريشي، احمد شافعي، وسائل الدفع الالكترونية، مذكرة تندرج ضمن نيل شهادة ليسانس, مالية, جامعة ابي بكر بالقايد, 2014/2013, ص34.

[10]فريد النجار ،" الإقتصاد الرقمي"، الطبعة الأولى ، الدار الجامعية ، مصر، 2007 ص25 .

[11]بوشول فائزة وآخرون ، "واقع الإقتصاد الجديد في العالم العربي والجزائر "، جامعة سطيف ، ص121 .

[12]هاشم الشمري ،ناديا الليثي،" الإقتصاد المعرفي"، الطبعة الأولى ، دار الصفاء ، للنشر والتوزيع ، عمان، 2008 ، ص14.

يعتمد نجاح ونمو الإقتصاد الرقمي على قدرة الأفراد والمؤسسات على المشاركة في شبكات المعلومات ومواقع الإنترنت المختلفة ، ويتطلب الإشتراك الفعال في تلك الشبكات وفي الإقتصاد الرقمي ضرورة توفر البنية التحتية ، مثل : شبكات الهواتف ، وإنخفاض تكلفة ورسوم تلك الخدمات ، وتوفر الآلات والأجهزة والمعدات والمهارات والتعليم والتدريب وتوفر الموارد المالية وإستخدام الأموال الإلكترونية والبلاستكية مثل : بطاقات الإئتمان.

ب- المنافسة وهيكل السوق في ظل الإقتصاد الرقمي:

يشمل الإقتصاد الرقمي تكنولوجيا المعلومات والاتصال والتجارة الإلكترونية وخدمات التوصيل الإلكترونية والبرمجيات والمعلومات ، وهي تختلف بإختلاف حجم المعاملات الإقتصادية والتخصص والموارد والقطاعات الإقتصادية ومكونات الناتج المحلي الإجمالي، ويرى بعض الإقتصاديين أن مكونات الإقتصاد الرقمي تختلف بإختلاف نطاق الإقتصاد وتأثير شبكات المعلومات والمعايير والسلع العامة وتكلفة المعاملات والصفقات ، ومن المعروف أن التكنولوجيات تتغير بصفة سريعة وتؤثر على منظومات الأعمال من حيث المصادر البديلة والمدخلات والعمليات والتشغيل والمخرجات والمنتجات والإستخدمات والتوزيع.

وتؤثر تكنولوجيا المعلومات على درجة المنافسة وأساليبها وتحسين المراكز التنافسية ، ويختلف هيكل السوق وفق درجة تطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصال في الإقتصاد الرقمي وذلك على المستويين المحلي والدولي ، ويجب أن تتكامل تكنولوجيا المعلومات والاتصال مع منظومات وقطاعات الإقتصاد المختلفة وخاصة في مجال التصنيع والزراعة والتعليم والتدريب والخدمات المالية والمصرفية والإستثمارية.

ت -الإقتصاد الرقمي يوفر المعلومات لاتخاذ القرارات:

يمكن التحكم في المعلومات بالإستخدام الفعال للمعلومات وتوظيفها لخدمة القرارات والسياسات الإقتصادية ، وتساعد مهارات إدراة المعلومات في نجاح إتخاذ القرارات الإستثمارية بعيدة المدى بدقة ، ويوفر الإقتصاد الرقمي المعلومات عن طريق تعلم كيفية تحديد الإحتياجات المعلوماتية ثم إختيار المصادر المناسبة للمعلومات الأساسية والهامة أي إدارة الصادر والوارد من المعلومات بطريقة أكثر كفاءة وتكون هذه المعلومات إما:

***معلومات إلكترونية :** وتشمل البريد الإلكتروني والإنترنت والمواد المسجلة على أشرطة الفيديو والمعلومات الموجودة على الأقراص الصلبة أو المرنة **CD-ROM.**

***معلومات المنطوقة :**تتمثل في المكالمات الهاتفية والحوارات.

***معلومات مطبوعة :**مثل التقارير والفاكسات.

-يوفر الإقتصاد الرقمي المعلومات المثالية من الحداثة و الكفاءة والأهمية والدقة وإمكانية التحقق من صحتها.

2- آليات الإقتصاد الرقمي:

تم تحويل الوسائل التقليدية لتداول المعلومات إلى الأسلوب الرقمي ، فيمكن تداول المعلومات الرقمية بين مراكز المعلومات والحواسيب الإلكترونية في حالة توصيلها بشبكة الانترنت، ومن المعروف أيضا إمكانية تخزين وإسترجاع المعلومات الرقمية.

إذن يعتبر الإقتصاد الرقمي محصلة التفاعل بين إتجاهات تقدم تكنولوجيا المعلومات والاتصال وبين المنظومة الإقتصادية ويساعد الإقتصاد الرقمي في معرفة أثر الإقتصاد على المجتمع وتشخيص المشكلات الإقتصادية من حيث الأسباب والنتائج والمساهمة في إقتراح الحلول الإقتصادية المثالية والعلمية[13].

ثالثا: واقع الاقتصاد الرقمي في الجزائر

في ظل مضامين اقتصاد المعرفة سعت الجزائر لعصرنة خدمات بنوكها بما يتوافق مع المعايير الدولية المعمول بها، عبر وضع مشروع لتطوير وعصرنة الخدمات البنكية لبنوكها من خلال التعاون مع هيئات دولية، إضافة إلى إنشاء عدة هيئات وشركات تساهم في تفعيل وتحقيق هذا المشروع، وفي اطار دراسة هذا المشروع تم وضع برنامج أعمال مكون من أربع مجموعات تعمل على مستوى البنوك وهذا بحضور مستشاري البنك العالمي من أجل دراسة مشروع عصرنة نظام الدفع، حيث تجتمع المجموعات بطريقة منتظمة على مستوى البنك المركزي لمناقشة الأعمال وطريقة العمل، ويتعلق الأمر بمجموعة الهندسة الإجمالية التي تتكفل بالمبادلات بين البنوك ومركز المقاصة التي تتم بشكل إلكتروني، ومجموعة وسائل الدفع التي تقوم بتحليل نوعي لمختلف وسائل الدفع، إضافة إلى المجموعة النقدية التي يتلخص عملها في دراسة القواعد الرئيسية لوضع نظام بين البنوك حول الدفع والسحب بالبطاقة البنكية، والعراقيل التي تواجهها السياسة النقدية في الجزائر، وأخيرا مجموعة القوانين التي يرتكز عملها على واقع معالجة حوادث عدم الدفع من وجهة النصوص القانونية .

وبعد دراسة مشروع تطوير وعصرنة الخدمة البنكية، قامت الجزائر بإنشاء عدة شركات وهيئات من شأنها المساهمة في تطوير وعصرنة الخدمة البنكية المقدمة من طرف بنوكها، بغية تلبية حاجيات المستهلكين في أحسن الظروف[14] والتي سنتطرق اليها لاحقا.

المبحث الثاني: مدخل للصيرفة الالكترونية

أدّى الإنتشار المذهل و المتسارع في شبكة الإنترنت إلى تغيرات جوهرية في طبيعة عمل القطاع المصرفي والمالي، من خلال إمداده بآليات حديثة جعلته أكثر مرونة وديناميكية وسرعة في تقديم خدماته ، فقد ظهرت الصيرفة الإلكترونية التي عملت على تحقيق الإستفادة القصوى من تكنولوجيا المعلومات والإتصال بغية تطوير نظم ووسائل تقديم الخدمات المصرفية ، وإبتكار تطبيقات جديدة للخدمة المصرفية تتسم بالكفاءة والسرعة في الأداء بما يتناسب والتطور المتسارع في الصناعة المصرفية.

[13]يوسف أحمد أبو فارة ، "التسويق الإلكتروني (عناصر المزيج التسويقي عبر الإنترنت)"، الطبعة الأولى ، دار وائل للنشر والتوزيع ، الإسكندرية ،2008 .

[14]د.زبير عياش, ا. بوكحيل نسيم, تطوير وعصرنة الخدمة البنكية في ضل التوجه نحو اقتصاد المعرفة(حالة الجزائر), مجلة ميلاف للبحوث والدراسات, العدد الخامس,2017,ص ص588,589.

المطلب الاول: نشأة ومفهوم الصيرفة الالكترونية

ظهرت الصيرفة الإلكترونية بظهور النقد الإلكتروني مع بداية الثمانينياتMonétique، الذي يعني تزاوج النقد بالإلكترونيك، غير أن استخدام البطاقات بدل النقد الائتماني يرجع في الواقع إلى بدايات القرن الماضي في فرنسا (بطاقات كرتونية تستخدم في الهاتف العمومي) وفي الولايات المتحدة الأمريكية (بطاقات معدنية تستعمل في تعريف الزبون على مستوى البريد) ، ومع ذلك كان لابد من الانتظار حتى الخمسينيات حتى يشهد العالم تحولا في هذه البطاقات، حيث أصدر American express (1958) بطاقات بلاستيكية والتي انتشرت على نطاق دولي في الستينيات.

وفي سنة(1968) اصدرت مجموعة من ثمانية بنوك بطاقة Bank Americard والتي دولت لتتحول فيما بعد الى شبكة visa العالمية كما تم في نفس العام اصدار البطاقة الزرقاء carte bleueمن قبل ستة بنوك فرنسية.

وفي نهاية السبعينيات، وبفضل الإلكترونيك، تم تزويد البطاقات بمسارات مغناطيسية (pistes magnétiques) في عدد من البلدان الصناعية، حيث أصبحت البطاقة تحوي ذاكرة ويمكن تجزئة القيمة المخزنة فيها لإجراء عمليات الدفع.

ومنذ 1986 شرعت اتصالات فرنسا France telecome في تزويد غرف الهاتف العمومي بأجهزة قارئة لبطاقات الذاكرة (cartes à mémoire).

ومع بداية التسعينيات (1992) أصبحت كل البطاقات المصرفية (بطاقات دفع أو سحب) وبالتالي فهي تسمح بالتعرف على سلامة البطاقة وعلى هوية صاحبها[15].

مفهوم الصيرفة الالكترونية

شهد عالم الوساطة المالية تحولات نوعية غيرت من أهداف وإستراتجيات العمل المصرفي، اذ تم الانتقال من البنوك التقليدية التي لها وجود مادي في شكل فروع ومعاملات تتبادل فيها المستندات والنقود، الى البنوك الافتراضية التي تعتمد على الركائز والوسائط الالكترونية مع ظهور النقود الالكترونية، ويمكن تعريف الصيرفة الالكترونية على انها:

* كافة الأنشطة والعمليات التي يتم عقدها أو تنفيذها أوالترويج لها بواسطة الوسائل الإلكترونية مثل الهاتف والحاسوب وأجهزة الصراف الآلي والإنترنت والتلفزيون الرقمي وغيرها ، وذلك من قبل البنوك[16].

*هي تقديم الخدمات والمنتجات البنكية التقليدية والحديثة للعملاء من خلال التحويل الالكتروني للأنشطة، وتتضمن هذه العمليات مختلف الأساليب التي تمكن العملاء سواء كانوا أشخاص طبيعيين او معنويين من الاطلاع على حساباتهم و معالجة صفقاتهم و الحصول على معلومات حول مختلف الخدمات والمنتجات المالية.

*هو إجراء العمليات البنكية بطرق إلكترونية، أي باستخدام تكنولوجيات الإعلام والاتصال الجديدة، سواء تعلق الأمر بالسحب أو بالدفع أو بالائتمان أو بالتحويل

وغير ذلك من أعمال البنوك، في ظل هذا النمط من الصيرفة لا يكون العميل مضطرا للتنقل إلى البنك، إذ يمكنه القيام ببعض العمليات مع بنكه وهو في منزله أو في مكتبه، و ما يعني ذلك من تجاوز لبعدي المكان والزمان[17].

---

[15] د.رحيم حسين, ا.هواري معراج, ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية- الواقع والتحديات، ص 316.

[16] ناظم محمد نوري الشمري, عبد الفتاح زهير العبد اللات, الصيرفة الالكترونية, الطبعة الاولى, دار وائل للنشر والتوزيع, الاردن,2008,ص28.

- من خلال التعاريف السابق يمكننا القول ان الصيرفة الإلكترونية هو ذلك النظام الذي يتيح للعميل الوصول إلى حساباته أو الحصول على الخدمة البنكية من خلال الوسائل الالكترونية المختلفة دون أي قيود زمانية أو مكانية.

قنوات التوزيع الالكتروني:

تجدر الاشارة الى ان هذه القنوات الالكترونية تقدم من خلالها الخدمة المصرفية بشكل كامل، من بداية اختيار الخدمة من قبل العميل، مرورا بإجراءات اتمامها، وانتهاء بأدائها بشكل الكتروني كامل.

من اهم قنوات التوزيع الالكتروني:

1- الة الصراف الالي: (Automatic Teller Machine)

وهي تلك الآلات التي يمكن نشرها بالأماكن المختلفة سواء بالجدران او بشكل مستقل، وتكون متصلة بشبكة حاسب البنك، ويقوم العميل باستخدام بطاقة بلاستيكية او بطاقة ذكية للحصول على الخدمات المختلفة مثل: السحب النقدي، الايداع النقدي، والاستفسار عن الحساب وغيرها من الخدمات من الخدمات ولقد اصبحت هذه الاجهزة منذ بدء تشغيلها في عام 1675 من المستلزمات اليومية في تنفيذ العمليات المصرفية الحديثة للأفراد، وقد بلغ عدد ماكينات الصراف الالي في الولايات المتحدة نحو (132.4)الف الة عام 1999، بينما توجد في المملكة المتحدة نحو 22 الف الة ، ومن اهم الخدمات التي يقدمها الصراف الالي:

- السحب النقدي.
- ايداع النقد.
- دفع الفواتير.
- الحصول على البطاقات المدفوعة مسبقا مثل البطاقة التي تسمح بالدخول إلى الأنترنت.
- الاستفسار عن الأرصدة والتحويل من الحسابات.
- تغيير الرقم السري.
- طلب دفتر شبكات.
- الاستفسار عن أسعار العملات.
- الحصول على بطاقة الصراف الالي والتي تسمى(Debit card)[18].

2- نقاط البيع الالكترونية (Electronic Points of Sale)

وهي الآلات التي تنتشر لدى المؤسسات التجارية والخدمية بمختلف انواعها وانشطتها، ويمكن للعميل استخدام بطاقات بلاستيكية او بطاقات ذكية للقيام بأداء المدفوعات من خلال الخصم على حسابه الكترونيا بتمرير هذه البطاقة داخل الآلات المتصلة الكترونيا بحاسب المصرف.

---

[17] محمود محمد ابو فروه, الخدمات البنكية عبر الانترنت, الطبعة الاولى, دار الثقافة للنشر والتوزيع, 2009,ص25.

[18]خبابة عبد الله ،" الإقتصاد المصرفي(البنوك الإلكترونية-البنوك التجارية-السياسة النقدية)، الإسكندرية ، مؤسسة شباب الجامعة للنشر ، 2008 ، ص30.

3- الصيرفة المنزلية: (Home Banking)

وهو ذلك الحاسب الشخصي الموجود بالمنزل او العمل او اي مكان، والذي يتصل بحاسب المصرف ليتمكن من خلال كلمة سر (Password) او رقم سري (Pin number) او كليهما لإتمام العمليات المصرفية المطلوبة .

4- الصيرفة المحمولة (Mobile Banking)

وهي تلك الخدمات المصرفية التي تتاح من خلال الهاتف المحمول، من خلال استخدام العميل رقم سري يتيح له الدخول الى حسابه للاستعلام عن ارصدته، وكذلك للخصم منه تنفيذا لأي من الخدمات المصرفية المطلوبة.

5- بنوك الانترنت: (Internet Banking)

تعد بنوك الانترنت الاعم والاشمل والاكثر اهمية في مجال قنوات التوزيع الخدمة المصرفية الكترونيا، وذلك بفضل اتساع شبكة الانترنت، والزيادة اليومية لعدد مستخدميها، ويمكن تمييز بنوك الانترنت الى قسمين :

القسم الاول: وهو ما يتعلق بأداء الخدمات المصرفية من خلال شبكة الانترنت الدولية، من خلال ربط البنوك لحواسيبها على الشبكة الدولية، فيتمكن العميل من اي مكان وفي اي وقت من الدخول على هذه الشبكة، ثم من خلال رقم سري شخصي يمكنه من الدخول الى الحاسب البنك لتنفيذ تعليماته المصرفية، وفقا للقواعد والاشتراطات المسموح بها والمحددة.

ومن الخدمات المتاحة عبر هذه القناة الالكترونية فتح الحسابات، والحصول على القروض، ودفع الفواتير الكترونيا، وتحويل الاموال، وتقدم بنوك الانترنت الامريكية خدمة تلقي وتنفيذ اوامر البيع والشراء للاسهم في البورصات العالمية.

اما **القسم الثاني:** فانه يتعلق بالتجارة الالكترونية والتي تتم عبر شبكة الانترنت بين بائع ومشتري، وكل من بنكي البائع والمشتري لتسوية مبالغ الصفقة وتتمثل انواع التجارة الالكترونية في:

1- المعاملات التجارية بين وحدات الاعمال بعضها البعض (الشركات) (Business to Business)(B2B) وهو النوع الاكثر شيوعا في الوقت الحالي.
2- المعاملات التجارية بين مؤسسات الاعمال (الشركة) والمستهلك (العميل) (Business to consumer) (B2C)وهو ما يطلق عليه في بعض الاحيان التسوق الالكتروني .
3- المعاملات التجارية بين مؤسسات الاعمال والحكومة.

المعاملات التجارية بين المستهلك والحكومة وتتضمن العديد من الانشطة اهمها دفع الضرائب الكترونيا[19].

[19] ناظم محمد نوري الشمري, عبد الفتاح زهير العبد اللات, مرجع سابق, ص 32.

المطلب الثاني: البنوك الالكترونية

مع ظهور الشبكة العنكبوتية والتطور التكنلوجي الذي يشهده العالم أصبح الاحتياج كبير لنوعية جديدة من البنوك غير التقليدية تتجاوز نمط الأداء الاعتيادي ولا تتقيد بمكان معين أو وقت محدد، وكنتيجة للنمو المتسارع لتكنولوجيا الإعلام والاتصال جاءت البنوك الالكترونية التي ساهمت وبشكل فعال في تقديم خدمات متنوعة، وبتكاليف منخفضة ومختصرة الوقت والمكان.

اولا: مفهوم البنوك الالكترونية

يستخدم تعبير او اصطلاح البنوك الالكترونية (Electronic Banking) او بنوك الانترنت (Internet Banking)كتعبير متطور وشامل للمفاهيم التي ظهرت مع مطلع التسعينيات كمفهوم الخدمات المالية عن بعد او البنوك الالكترونتية عن بعد (Remote Electronic Banking)، وجميعها تعبيرات تتصل بقيام الزبائن بالعمليات المصرفية عبر شبكة الانترنت[20].

-وفي هذا الاطار يمكن تعريف البنوك الالكترونية على انها تلك البنوك او المؤسسات المالية التي تقوم على الركائز الالكترونية وتوظيف كافة التطورات الحديثة في مجال تكلنوجيا الاتصال والمعلومات لتقديم كافة الخدمات المصرفية.
ويتفق هذا التعريف مع اراء العديد من الخبراء المصرفيين، اذ يعرفها (طربية) على انها تلك البنوك التي تركز في تقديم خدماتها على خدمة (Home banking)وال (Phone Banking) وال (Internet Banking)وغيرها من الركائز الالكترونية المعروفة في عالم تكنولوجيا المعلومات والاتصال.
- و البنوك الإلكترونية ماهي إلا " : وسيلة إلكترونية لنقل المنتجات والخدمات البنكية التقليدية والحديثة مباشرة إلى العملاء عبر الإنترنت، وهي بذلك تمكنهم من الوصول لحساباتهم واجراء العمليات والحصول على المعلومات دون الحاجة إلى التنقل لفروع البنوك[21].
- كما يؤكد على هذا المفهوم ايضا (سروغ) حيث يعرف العمل المصرفي الالكتروني بانه "يضم كافة العمليات او النشاطات التي يتم عقدها او تنفيذها بواسطة الوسائل الالكترونية او الضوئية مثل: الهاتف او الحاسب او الصراف الالي و الانترنت وغيرها، وذلك من قبل البنوك[22].
من خلال ما سبق ذكره نخلص إلى أن أهم ما توفره الطريقة الحديثة في الإستفادة من الخدمات البنكية هو:

---

[20] د. جليد نور الدين، امينة بركان،الصيرفة الالكترونية والمصارف الالكترونية، مجلة المعارف، جامعة خميس مليانة، العدد العاشر،2011،ص265.

[21] محمود محمد ابو فروه,الخدمات البنكية عبر الانترنت, مرجع سابق, ص30.

[22] خبابة عبد الله , الإقتصاد المصرفي(البنوك الإلكترونية-البنوك التجارية-السياسة النقدية) , الإسكندرية , مؤسسة شباب الجامعة للنشر, 2008 ، ص82.

-اختصار الوقت والجهد والمال بالنسبة للعميل.
- خفض تكاليف العمل وزيادة أرباح البنك.
-وقد أدى ذلك إلى إستغناء معظم البنوك عن النظام الورقي مقابل استخدامها للنظام الإلكتروني للتعامل مع عملائها ومحاولة إبتكار وسائل دفع جديدة تتلاءم مع التطور التكنولوجي في مجال الأعمال الإلكترونية .

ثانيا: اصناف البنوك الالكترونية:

ليس كل موقع لبنك على شبكة الانترنت يعني بنكا الكترونيا، ووفقا للدراسات العالمية وتحديدا دراسات جهات الاشراف والرقابة الامريكية والاوروبية فان هناك ثلاثة صور الأساسية للبنوك الالكترونية على الانترنت:

*اولا: الموقع المعلوماتي(Informational): وهو المستوى الاساسي للبنوك الالكترونية او ما يمكن تسميته بصورة الحد الادنى من النشاط الالكتروني المصرفي، ومن خلاله فان البنك يقدم معلومات حول برامجه ومنتجاته وخدماته المصرفية.

*ثانيا: الموقع التفاعلي او الاتصالي:(Communicative): بحيث يسمح الموقع بنوع ما من التبادل الاتصالي بين البنك وعملائه كالبريد الالكتروني وتعبئة طلبات ونماذج على الخط اوتعديل معلومات القيود والحسابات.

*ثالثا: الموقع التبادلي (Transactional): يمكن القول أن البنك يمارس خدماته وأنشطته في بيئة إلكترونية، حيث يستطيع العميل الوصول لحساباته وإدارة الفواتير وإجراء الحوالات بين حساباته داخل البنك أو مع جهات خارجية.

ثالثا: متطلبات انشاء بنك الكتروني:

يطرح انشاء البنوك الالكترونية عدة متطلبات سواء تعلق الامر بالاقتصاد ككل او بالبنك نفسه، رغم ذلك يمكن التاكيد ان البيئة المناسبة للبنوك الالكترونية ونشاطها هي بيئة الاقتصاد الرقمي والحكومة الالكترونية، يجب توفر في البنك الالكتروني مايلي:

-البنية التحتية التقنية.

-كفاءة الاداء المتفقة مع عنصر التقنية.

-التطوير والاستمرارية.

-التفاعل مع المتغيرات والوسائل والاستراتيجات الفنية والادارية والمالية.

-الرقابة التقنية[23].

[23] د. جليد نور الدين, امينة بركان, ص ص 270,266.

المطلب الثالث: وسائل الدفع الالكتروني

يعتبر نظام و وسائل الدفع لأي اقتصاد مؤشراً عن مدى سيره و عمله، و هو ما جعل البنوك في مختلف دول العالم تدرك بأن لتطوير و تحديث وسائل الدفع أولوية، و هذا لأن وسائل الدفع التقليدية لم تعد فعالة في عصر يتطلب السرعة في معالجة المعاملات و الصفقات .و لقد سمح التطور التكنولوجي بخلق وسائل دفع الكترونية، غير مكلفة و مجردة من المادة.

اولا-مفهوم وسائل الدفع: وسيلة الدفع هي تلك الأداة المقبولة اجتماعيا من أجل تسهيل المعاملات الخاصة بتبادل السلع والخدمات وكذلك تسديد الديون، وتدخل في زمرة وسائل الدفع، إلى جانب النقود القانونية تلك السندات التجارية وسندات القرض التي يدخلها حاملها في التداول عندما يؤدون أعمالهم[24].

ويمكن النظر إلى وسائل الدفع من ثلاث زوايا أساسية، فهي أداة وساطة مهمتها تسهيل التداول وتمكين اجراءات الصفقات بسهولة، وهذا ينطبق بالأساس على النقود في شكلها المعاصر، وبصفة أقل على الاوراق التجارية عندما تكون محل تداول بين فئة التجار.ومن جهة أخرى، تمثل أدوات للدفع العاجل، وهذا الأمر ينطبق خاصة على النقود والشيكات بدرجة أقل.حيث أن امتلاكها يسمح للأفراد إما بإنفاقها حاليا أو انتظار فرص أفضل في المستقبل، وانطلاقا من هذا المبدأ، فإن وسيلة الدفع إنما تمثل وسيلة قرض حيث

تسمح بتحويل قوة شرائية حاليا و اعادة استرجاعها في المستقبل.

أما المشرع الجزائري فقد عرف وسائل الدفع في نص المادة 441 من القانون40

والقرض كما يلي " :تعتبر وسائل دفع جميع الوسائل التي تمكن من تحويل الأموال مهما كان الشكل أو الأسلوب التقني المستعمل[25].

وتتمثل وسائل الدفع التقليدية في (النقود القانونية والنقود المصرفية، الشيك، السفتجة، السند لامر، سند الرهن، سند الصندوق سندات عمومية، .....).

- مفهوم وسائل الدفع الالكتروني: تمثل وسائل الدفع الالكترونية أهم مكونات نظام الدفع الالكتروني تنفذ فيه المعاملات بواسطة وسائل الدفع الالكترونية:

نظام الدفع الالكتروني هو عبارة على صورة عن مجموعة وسائل الدفع التقليدية و لكن بشكل متطور و التي نستعملها في حياتنا اليومية حيث الفرق بينهما هو أن نظم الدفع الالكتروني تتم كل عملياته الكترونيا فلا وجود للحوالات و لا للقطع النقدية.

[24]الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة السابعة، الجزائر، 2010 ، ص30.

[25]سماح شبور, مصباح مرابطي, وسائل الدفع الالكتروني في الجزائر, مذكرة نيل شهادة الماستر ,تمويل مصرفي، علوم تجارية جامعة العربي التبسي تبسة, 2015,2016,ص6.

ويقصد بوسائل الدفع الالكتروني على أنها مجموعة من الأدوات والتحويلات الالكترونية التي تصدرها البنوك والمؤسسات كوسيلة دفع، وتتمثل في البطاقات البنكية، والنقود الالكترونية، والشبكات الالكترونية والبطاقات البنكية.

و تتضمن عملية الدفع الالكتروني أربعة أطراف:المتعامل(الدافع أو المشتري) ، البنك الذي أصدر وسيلة الدفع، البنك الذي يتحصل على المبلغ لحساب المستفيد من الدفع(البائع)، شبكة البطاقات. ومصطلح الدفع الالكتروني مصطلح واسع يجمع في طياته كل وسائل الدفع التي تستخدم فيها تكنولوجيا متقدمة للوفاء، مثل التحويلات الالكترونية للأموال، الشيك الالكتروني والدفع بالنقود الالكترونية[26].

ثانيا-خصائص وسائل الدفع الاكتروني:

تتميز وسائل الدفع بالخصائص الآتية:

1-يتسم الدفع الالكتروني بالطبيعة الدولية :أي أنه وسيلة مقبولة في جميع الدول، حيث يتم استخدامه لتسوية الحساب في المعاملات التي تتم عبر فضاء الكتروني بين المستخدمين في كل أنحاء العالم.

2-يتم الدفع من خلال استخدام النقود الالكترونية :وهي قيمة نقدية تتضمنها بطاقة بها ذاكرة رقمية أو الذاكرة الرئيسية للمؤسسة التي تهيمن على إدارة عملية التبادل.

3-يستخدم هذا الأسلوب لتسوية المعاملات الالكترونية عن بعد :حيث يتم إبرام العقد بين أطراف متباعدين في المكان، ويتم الدفع عبر شبكة الانترنت، أي من خلال المسافات بتبادل المعلومات الالكترونية بفضل وسائل الاتصال اللاسلكية، يتم إعطاء أمر الدفع وفقا لمعطيات الكترونية تسمح بالاتصال المباشر بين طرفي العقد.

4-يتم الدفع الالكتروني بأحد الأسلوبين:

أ **-الأسلوب الأول:** من خلال نقود مخصصة سلفا لهذا الغرض (الدفع عبر شركة الانترنت، وذلك بتبادل المعلومات الالكترونية بفضل وسائل الاتصال اللاسلكية) ، ومن ثم فإن الدفع لا يتم إلا بعد الخصم من هذه النقود، لاو يمكن تسوية المعاملات الأخرى بغير هذه الطريقة، ويشبه ذلك العقود التي يكون الثمن فيها مدفوعا مقدما.

[26]محمود الكيلاني، الموسوعة التجارية و المصرفية، المجلد الثاني التشريعات التجارية و الالكترونية"دراسة مقارنة"، دار الثقافة للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2007، ص،44.

3

ب-الأسلوب الثاني:من خلال البطاقات البنكية العادية، حيث لا يوجد مبالغ مخصصة مسبقا لهذا الغرض، بل أن المبالغ التي يتم السحب عليها بهذه البطاقات قابلة للسحب عليها بوسائل أخرى كالشيك لتسوية أي معاملات مالية.

5-يلزم تواجد نظام مصرفي معد لإتمام ذلك:أي توافر أجهزة تتولى إدارة هذه العمليات التي تتم عن بعد لتسهيل تعامل الأطراف وتوفير الثقة فيما بينهم.

6-يتم الدفع الالكتروني من خلال نوعين من الشبكات:

أ -النوع الأول :شبكة خاصة يقتصر الاتصال بها على اطراف التعاقد، ويفترض ذلك وجود معاملات وعلاقات تجارية ومالية مسبقة بينهم.

ب - النوع الثاني :شبكة عامة، حيث يتم التعامل بين العديد من الأفراد لا توجد بينهم قبل ذلك روابط معينة[27].

ثالثا- أنواع وسائل الدفع الالكتروني:

نتيجة للتطورات التي عرفتها التجارة الالكترونية حولت البنوك أغلب وسائل الدفع إلى وسائل دفع الكترونية، وتعددت هذه الأخيرة واتخذت أشكالا تتلاءم مع طبيعة المعاملات عبر شبكة الانترنت، وكانت أولها البطاقات البنكية والتي تطورت من البطاقات ذات الشكل المغناطيسي إلى البطاقات ذات الخلية الالكترونية، كما ظهرت وسائل دفع الكترونية أخرى.

1- البطاقات البنكية وأنواعها

لقد عرف المشرع الجزائري بطاقة الدفع الالكتروني بأنها ":كل بطاقة تسمح لحاملها بنقل الأموال، ولا يمكن أن تصدر إلا من طرف هيئة قرض أو مؤسسة مالية أو مصلحة مرخص لها بوضع واصدار البطاقات كالبنوك، الخزينة العامة، مصلحة البريد."

كما تعرف البطاقة البنكية على أنها":عبارة عن بطاقة بلاستيكية تحتوي على معلومات رقمية وتستخدم هذه المعلومات في اغراض الدفع.كما يمكن استخدامها لأغراض أخرى مثل التعريف أو الدخول لمواقع خاصة لا يمكن الدخول فيها إلا للمرخص له .بعض هذه البطاقات الإلكترونية تسمى البطاقات الذكية لاحتوائها على معلومات يمكن التعامل معها بطريقة أخرى.

وتمكن هذه البطاقة حاملها من الحصول على النقود عن طريق آلات الصرف الذاتي ATM (Automated Teller Machines)، كما تمكنه أيضا من شراء معظم احتياجاته أو أداء مقابل ما يريده من خدمات وذلك دون أن يكون لديه مبالغ كبيرة من الأموال قد تتعرض للسرقة أو التلف[28]، وهناك عدة أنواع من البطاقات البنكية و الشكل التالي يوضح ذلك:

[27] رقية منصوري ، اسماء عبد المالك، مرجع سابق، ص46.
[28] سماح شعبور، مصباح مرابطي، مرجع سابق، ص21.

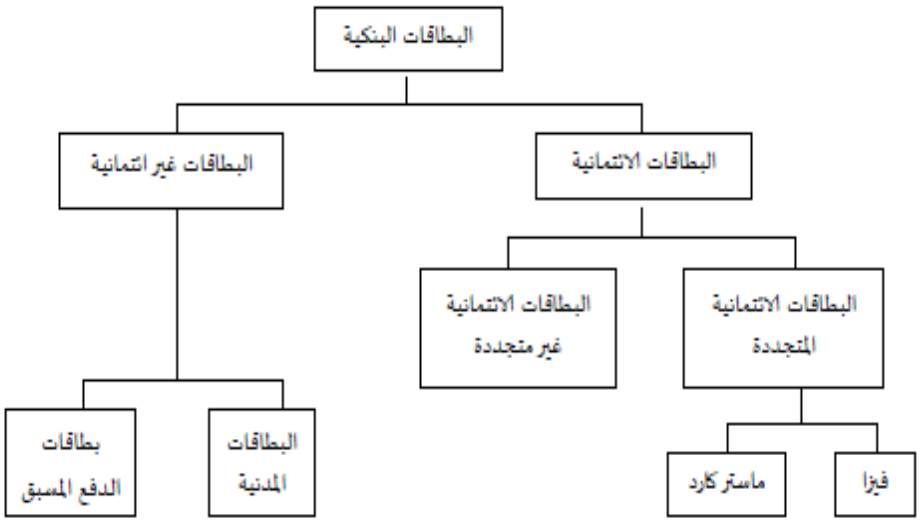

المصدر: سماح شعبور، مصباح مرابطي، مذكرة ماستر "وسائل الدفع الالكتروني في الجزائر -واقع والتحديات-"، جامعة العربي التبسي، 2016/2015، ص22.

اولا- بطاقات الائتمان"crédit card."

اختلفت التسميات التي أعطاها الفقه لهذه البطاقات فالبعض يسميها البطاقات البلاستيكية و البعض الآخر يسميها البطاقات الدائنية و البعض الآخر يسميها بطاقات الوفاء أو البطاقات البنكية.

بطاقات الائتمان هي تلك البطاقات التي تصدرها البنوك و المصارف في حدود مبالغ معينة متفق عليها بين البنك و العميل مثل بطاقة الفيزا و الماستر كارت و أميريكان اكسبريس.

و تعتبر هذه البطاقات من أكثر أنواع البطاقات انتشارا في العالم، حيث مازالت الكثير من أعمال و معاملات الإدارة الالكترونية تتم من خلالها، و تصدر البنوك هذه البطاقات، كما تقوم جهات أخرى غيرمصرفية بإصدارها أيضا .و تصدر المصارف هذه البطاقات في حدود مبالغ معينة و من أمثلتها بطاقات تحمل صورة العميل منعا للتزوير و السرقة، كما يتم إصدارها بالعملتين المحلية و الأجنبية[29].

و توفر البطاقة الائتمانية لحاملها الوقت و الجهد، كما أنها تمثل مصدر دخل للبنك مقابل رسوم الخدمات المقدمة للعملاء، أو مقابل فوائد التأخير في السداد و التي يقوم بدفعها هؤلاء العملاء كما انها تنشط التعامل في الأسواق لسهولة التبادل من خلالها، كما أنها تكون مقرونة بمنح ائتمان و من ثم تخلق ما يعرف بالنقود المصرفية.

[29] فريدة بن منصور، " الصيرفة الالكترونية كمدخل لبناء الاقتصاد الرقمي في الجزائر"، مذكرة نيل شهادة الماستر، مالية وبنوك، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2011/2010، ص 58.

كما تعرف كذلك :هي البطاقات التي تصدرها المصارف في حدود مبالغ معينة ويتم استخدامها كأداة ضمان وتتميز هذه البطاقات بأنها توفر كلا من الوقت والجهد لحاملها،

ولا يتم إصدار هذه البطاقات إلا بعد دراسة جيدة لموقف العميل حتى لا يواجه البنك المصدر مخاطر عالية في حالة عدم السداد[30]. وتنقسم بدورها الى:

أ- **البطاقات الائتمانية المتجددة :**ظهرت البطاقات الائتمانية المتجددة في أواخر الستينات من القرن الماضي في الولايات المتحدة الأمريكية من خلال بطاقتين شهيرتين وهما فيزا وماستر كارد، وهذا النوع تصدره البنوك في حدود مبالغ فيها، حيث يكون حامل البطاقة مخيرا بين تسديد كلي لقيمة فاتورة البطاقة خلال فترة الاستفادة أو جزء منها على فترات لاحقة، وفي كلتا الحالتين السابقتين يتم تجديد القرض الأول لحامل البطاقة لذلك سميت بالبطاقة الائتمانية المتجددة، وتتميز بأنها توفر كل من الوقت والجهد لحاملها وتزيد من ايرادات البنك المصدر لها بما يحصل عليه من رسوم مقابل الخدمات أو فوائد التأخير ولا يتم إصدار هذه البطاقات إلا بعد دراسة جيدة لموقف العميل، وتلجأ بعض البنوك لمطالبة العميل بإيداع مبلغ مالي تبقيه رهنا مقابل عمليات البطاقة، ويسمى هذا النوع بالبطاقات الائتمانية المضمونة حيث اذا قام العميل باستخدامها يقوم بإرسال فاتورة شاملة مصنفة للعميل حسب المبلغ الذي في ذمته بنسبة معلومة شهريا تصل إلى 4.1 % ولكن لو لم يسدد في الأجل المحدد، يقوم البنك بإيقاف البطاقة وسداد الدين المطلوب على حاملها من المبلغ المودع لدى البنك.

ب-البطاقات الائتمانية غير المتجددة :وتسمى أيضا ببطاقات الصرف الشهري لأنها يجب على العميل أن يقوم بالسداد الكامل خلال نفس الشهر الذي تم فيه السحب، بمعنى أن فترة الائتمان التي تمنحها هذه البطاقة لا تتجاوز الشهر الواحد.

تسمى أيضا ببطاقة الصرف الشهري أو بطاقة الوفاء المؤجل أو بطاقة الحساب والفرق الرئيسي بين هذه البطاقة وسابقتها أنه لا يمكن أن يكون لدى حاملها حساب لدى البنك المصدر ومن ثم فعندما يقوم الفرد باستخدامها فإنه يحصل آليا على قرض(ائتمان)مساوي لقيمة السلعة أو الخدمة ولكل عميل حد أعلى للقرض يحدده العقد ويسمى خط الائتمان.و يلتزم حامل البطاقة لشروط الإصدار بتسديد كامل مبلغ الفاتورة خلال فترة لا تزيد غالبا عن 10 ايام من تاريخ استلامه لها، وفي حالة المماطلة يقوم البنك المصدر بإلغاء عضوية حامل البطاقة وسحبها منه[31].

[30] جلال عايد الشورة، وسائل الدفع الإلكتروني، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2009 ، ص72.

[31]خولة فرحات، اثر التجارة الالكترونية على تحسين نوعية الخدمة المصرفية– دراسة حالة البنك الالكتروني– kMonabanq رسالة تندرج ضمن نيل شهدة ماجستير، ادارة الاعمال، ، جامعة الحاج لخضر، باتنة،2008/2007، ص71.

2-البطاقات غير الائتمانية :وهي بطاقات لا تمنح لصاحبها بعملية الدفع او التسوية لمستحقاته إلا إذا توفر فعليا على الأموال المقابلة لعملية التسوية وبالتالي فهي لا تمنح لصاحبها أي ائتمان أو قرض، و تنقسم بدورها إلى قسمين :

ا-بطاقة الدفع المسبق :حيث يقوم صاحب البطاقة الالكترونية بشحنها بمبلغ مالي وعند اتمام أي معاملة تجارية يتم سحب المقابل المالي من هذه البطاقة حتى ينتهي المبلغ المشحون أو المعبأ في البطاقة ولإعادة استخدامها يجب إعادة شحنها وهكذا.و قد عممت هذه الطريقة على مجالات عدة أهمها قطاع الاتصالات الهاتفية الثابتة والنقالة.

ب-البطاقات المدينة :و يتطلب هذا النوع من البطاقات وجود حساب بنكي جاري لصاحب البطاقة حيث يتيح استخدام البطاقة عملية التسوية أو الدفع من خلال تمكين المستفيد من سحب الأموال من حساب صاحب البطاقة الذي يفترض فيه أن يكون حسابه مدينا وفي حالة العكس لا تتم عملية التسوية تتطلب رصيدا كافيا ومغطيا للنفقات بواسطة البطاقة[32].

ونجد فيها:

بطاقات الخصم"Débit card." هذه البطاقات هي تطوير لاستعمال الشيكات حيث تقوم الهيئة المصدرة للبطاقة بتر صيد القيمة المسحوبة عليها مباشرة و لحظة القيام بالعملية من حساب حامل البطاقة، و هي نتائج التطور الالكتروني في مجال المعلوماتية و الاتصال و تتميز بقلة تكلفتها و عدم وجود خط إقراض، و قد ظهرت و انتشرت مع بداية السبعينات في شمال القارة الأمريكية.

ثانيا: البطاقة الذكية"Smart card." "

ظهرت هذه البطاقات تماشيا مع التطورات التكنولوجية، وهي بطاقة بلاستيكية تحتوي على خلية الكترونية يتم عليها تخزين جميع البيانات الخاصة بحاملها مثل الاسم، العنوان، البنك المصدر، أسلوب الصرف، المبلغ المصروف وتاريخه، وتاريخ حياة الزبون المصرفية. و اخترعت هذه البطاقة سنة 1975 و بدا استخدامها سنة 1981 من طرف شركة Philips. وتعرف أيضا على أنها ":عبارة عن كارت بلاستيكي يتشابه من حيث الحجم والشكل ببطاقات الائتمان، ولكنه مزود بكمبيوتر صغير به ذاكرة تسمح بتخزين بيانات يمكن استدعاؤها بطريقة منظمة و تسمح البطاقة الذكية كذلك بتخزين نقود أو وحدات الكترونية يمكن استخدامها في سداد أثمان السلع و الخدمات. وللبطاقات قدرة عجيبة في سرعة التعامل ولها القدرة على تنفيذ العمليات الأكثر تعقيدا وتعتبر محفظة نقدية الكترونية كما

[32]حميت فشيت، حكيم بناولة، واقع وسائل الدفع الالكتروني في الجزائر، الملتقى العلمي الرابع حول"عصرنة نظام الدفع في البنوك الجزائرية وشكالية اعتماد التجارة الالكترونية في الجزائر–عرض تجارب دولية – المركز الجامعي خميس مليانة، عين الدفلى، 27افريل2011، ص 4.

تعتبر ناظمة معلوماتية الكترونية تحتفظ بكل العمليات وترصد الحسابات الجارية.و هي اليوم واحد من وسائل الدفع التي تحل محل النقود الورقية وبطاقات الائتمان الأخرى.

و تمكن البطاقة الذكية حاملها من اختيار طريقة التعامل بها سواء كان هذا التعامل ائتماني أو عن طريق الدفع الفوري، كما أنها تعتبر بالنسبة للعميل بمثابة كمبيوتر متنقل، و تمتاز بالحماية ضد التزوير و التزييف و عدم تقليدها.

و الملاحظ أن البطاقات الذكية منتشرة في التعامل داخل المجتمعات الأوروبية و الولايات المتحدة الأمريكية، إذ أن هذه البطاقات تعد أهم اختراع تكنولوجي صنعه الإنسان في العصر الراهن.

و من أهم مجالات استخدام البطاقة الذكية في العالم تحويل البطاقة إلى حافظة الكترونية تملا و تفرغ من النقود .كما يجوز استخدام البطاقة الذكية كبطاقة هوية أو بطاقة صحية أو بطاقة تنقل في وسائل المواصلات العامة. وهناك نوعين من البطاقات الذكية:

ا- النوع الاول: هي البطاقات المتصلة والتي عند استخدامها يجب ايصالها مع قارئ للبطاقات الذكية حتى تتم عملية تحديث المعلومات وقراءتها من قبل شريحة الكمبيوتر الموجودة على البطاقة الذكية.

ب - النوع الثاني :من البطاقات الغير متصلة حيث تتم عملية تعديل البيانات وقراءتها عبر بثها لاسلكيا من قبل الانتين الفحمي الموجود عليها، وتعتبر البطاقات الذكية الغير متصلة مقيدة جدا حيث أنها تعتبر ملائمة وسريعة، وهي تتطلب من المستخدم ادخال كلمة مرور واسم المستخدم صحيحين حيث تعطيها المزيد من الأمن والحماية من السرقة والاحتيال، والمعلومات المخزنة فيها مصممة بحيث تكون للقارئ فقط أو لعدم الوصول إليها وذلك لإضافة المزيد من الأمن على المعلومات المخزنة فيها، وتخزن المعلومات أيضا بطريقة مشفرة وأيضا من الممكن أن تحتوي البطاقة الذكية صورة حاملها في أحد أوجهها كل ذلك يعطيها المزيد من الأمن والتفوق على بطاقات الاعتماد لمنع السرقة والاحتيال من قبل كلا الطرفين المشتري والبائع[33].

2-النقود الالكترونية

من الممكن أن يطلق عليه العملة الرقمية ويعتبر النقد الرقمي من الأمثلة على العملة الرقمية حيث يتم تخزينه الكترونيا ويمكن استخدامه لتنفيذ عمليات الدفع الكترونيا عبر الانترنت، إن عملية الحسابات للنقد الرقمي شبيهة بحسابات البنوك التقليدية حيث يقوم الزبائن بإيداع نقودهم في حساباتهم النقدية الرقمية حتى يتمكنوا من استخدامها فيما بعد لإجراء عمليات

[33]فريدة بن منصور، الصيرفة الالكترونية كمدخل لبناء الاقتصاد الرقمي في الجزائر، مرجع سابق، ص63.

التحويل أو الشراء من خلالها عبر الانترنت. كما تعتبر قيمة نقدية مخزنة على وسيلة الكترونية مدفوعة مقدما وغير مرتبطة بحساب بنكي ، وتشير النقود الالكترونية إلى سلسلة الأرقام الالكترونية التي تستخدم للتعبير عن قيم معينة وتحظى بقبول واسع من غير مقام بإصدارها وتستعمل كأداة للدفع لتحقيق اغراض مختلفة.

و يعرفها صندوق النقد الدولي على انها قيمة نقدية في شكل وحدات ائتمانية مخزنة في شكل الكتروني أو في ذاكرة الكترونية لصالح المستهلك.

تقسيمات النقود الالكترونية :هناك تقسيمات عديدة مقترحة للنقود الالكترونية، فمن حيث متابعتها والرقابة عليها نفرق بين ما يلي:

*نقود الكترونية قابلة لتعرف عليها :و تتميز باحتوائها على معلومات عن الشخص الذي قام

بسحب النقود من المصرف في بداية التعامل، ثم الاستمرار كما هو الشأن بالنسبة لبطاقات

الائتمان في متابعة حركة النقود داخل النظام الالكتروني و حتى يتم تدميرها في نهاية المطاف.

*نقود الكترونية (غير اسمية مغفلة الهوية):تستخدم تماما كالأوراق النقدية من حيث كونها مثبتة الصلة بمن يتعامل بها فلا تترك من ورائها أثر يدل على هوية من انتقلت منه واليه.

كما يمكن تقسيمها حسب أسلوب التعامل بها و يمكن أن نميز بين ما يلي:

*نقود الكترونية عن طريق الشبكة :و هي نقود رقمية يتم في بداية سحبها من مصرف أو مؤسسة مالية أخرى، و تخزينها في أداة معدنية داخلية توضع في جهاز الحاسوب الشخصي و بالضغط على الفأرة الخاصة لهذا الجهاز ترسل النقود الرقمية عبر الانترنت إلى المستفيد في ظل إجراءات تضمن لهذا التعامل قدرا كبيرا من الأمان و السرية، فهي نقود حقيقية و لكنها رقمية و ليست مادية و تتطلب معظم الأنظمة المطروحة حاليا و التي تستخدم هذا الأسلوب اتصال طرفي التعاقد إلكترونيا بالمصدر لتاكد من سلامة النقود المتداولة و هو ما يقلل من احتمالات الغش والتزييف.

*نقود الكترونية خارج الشبكة: و هنا تتم التعاملات دون الحاجة للاتصال مباشرة بالمصدر، فهي تتخذ عادة صورة بطاقة يحوزها المستهلك و تتضمن مؤشرا يظهر له التغيرات التي تطرأ على قيمتها المختزنة بعد إجراء كل تعامل نقدي، و هي تثير قدرا اكبر من المشاكل خاصة فيما يتعلق بالأمان من مخاطر الصرف المزدوج[34].

[34]الرشيد بوعافية، " دور النقود الالكترونية في تطوير التجارة الالكترونية"، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، العدد الثاني، المركز الجامعي تيبازة، ، سبتمبر 2014، ص113.

3-الشيكات الالكترونية

-تعريف الشيك الالكتروني:هو محور ثلاثي الأطراف معالج الكترونيا بشكل كلي، أو جزئ يتضمن أمرا من شخص يسمى الساحب إلى البنك المسحوب عليه بأن يدفع مبلغا من النقود لإذن شخص ثالث يسمى المستفيد ولعل الشيك الالكتروني هو أكثر الأوراق التجارية التي يمكن الاستفادة منها في مجال التقنيات الالكترونية. وقد اثبتت نتائج الدراسات أن تكلفة تشغيل الشيك الالكتروني أقل بكثير من تكلفة تشغيل الشيك الورقي[35].

-المقاصة الإلكترونية والتحويل المالي الإلكتروني:

أدّى التعامل المصرفي المالي عبر الإنترنت والوسائل التقنية الحديثة الأخرى كالصيرفة عبر المحمول ، أو الصيرفة المنزلية إلى إحداث ثورة تكنولوجية في هذا القطاع أسهمت في تحسين التدفق النقدي عبر إنجاز التحويلات المالية إلكترونيا وكذا المقاصة الإلكترونية والذي نتج عنه سرعة تناقل النقد وإلى تقليل الأعمال الورقية ، والشيكات التقليدية.

أ- المقاصة الإلكترونية:

يمكن تعريف المقاصة الإلكترونية على أنها" :نظام لتسوية مدفوعات الشيكات إلكترونيا بين البنوك بدلا من المدفوعات الورقية التي تتم في غرف المقاصة ، وتسجيل المدفوعات الإلكترونية على شريط ممغنط " .

-وتقدم المقاصة الإلكترونية فوائد عديدة نذكر منها :

-تقليل مخاطر العمليات بالنسبة للشيكات المفقودة والمعادة أكثر من مرة.

-ادارة أفضل للأموال .

-تعزيز وزيادة الثقة في التعامل بالشيكات.

-زيادة الدقة في تحصيل الشيكات لأن معظم بيانات الشيكات وصورها تسجل عن طريق قارئ مغناطيسي.

ب– التحويل المالي الإلكتروني:

يعد التحويل المالي الإلكتروني جزءًا بالغًا الأهمية للبنية التحتية لأعمال البنوك الإلكترونية التي تعمل عبر الإنترنت ، ويتيح هذا النظام بطريقة إلكترونية آمنة ، نقل التحويلات أو الدفعات النقدية من حساب بنكي لأخر إضافة إلى نقل المعلومات المتعلقة بهذه التحويلات.

[35] حميد فشيت ، حكيم بناولة ، واقع وسائل الدفع الالكتروني في الجزائر، مرجع سابق، ص 7.

ويمكن تعريف نظام التحويلات المالية الإلكترونية.، على أنه " :عملية منح الصلاحية

لبنك ما ، من أجل القيام بحركات التحويلات المالية الدائنة والمدينة إلكترونيا من حساب بنكي إلى حساب بنكي أخر ؛ أي أن عملية التحويل تتم إلكترونيا عبر الهواتف أو أجهزة الكمبيوتر أو أجهزة المودم بدلا من إستخدام الأوراق، وتنفذ عمليات التحويل المالي عن طريق دار المقاصة الآلية ،وهي شبكة تعود ملكية تشغيلها إلى البنوك المشتركة بنظام التحويلات المالية الإلكترونية[36].

المطلب الرابع: مخاطر الصيرفة الالكترونية

مع أن للبنوك الالكترونية مزايا عديدة إلا أن هذه التعاملات الالكترونية لها مخاطر مختلفة يمكن تصنيفها كما يلي:

اولا: مخاطر التشغيل و ينشأ هذا النوع من المخاطر نتيجة ما يلي:

1-**عدم التأمين الكافي للنظم :**يتمثل هذا الخطر في إمكانية الاختراق غير المسموح به بالدخول إلى نظم حسابات البنك بهدف التعرف على المعلومات الخاصة بالزبائن و استغلالها أو سرقة أرقام البطاقات الائتمانية سواء تم ذلك من خارج البنك أو العاملين به.

2-**عدم ملاءمة تصميم النظم أو التنفيذ أو أعمال الصيانة :**ينشا هذا الخطر نتيجة إخفاق النظم أو عدم كفاءتها لواجهة متطلبات المستخدمين وعدم السرعة في جل هذه المشاكل المتعلقة بالنظم و صيانتها و عدم توفر نظم الحماية الفعالة لقواعد البيانات من حسابات الزبائن الذين يتوقعون منه السرعة الفائقة في تقديم ما يريدون من خدمات مصرفية.

3-**إساءة الاستخدام من قبل العملاء** : ينشا هذا النوع من المخاطر نتيجة عدم إحاطة العملاء بإجراءات التامين الوقائية أو بسماحهم لعناصر إجرامية بالدخول إلى حسابات عملاء آخرين أو القيام بعمليات غسيل الأموال باستخدام معلوماتهم الشخصية أو قيامهم بعدم إتباع إجراءات التامين اللازمة .

4-**سلامة البيانات :** وهي من أهم مكونات امن النظام و يجب على إدارات البنوك أن تعمل على تحسين قابلية الأنظمة للعمل و الارتباط مع أنظمة أخرى داخل المنظمة نفسها ومع المؤسسات الأخرى ولكون الخدمة البنكية متوفرة على مدار الساعة زاد ذلك في الضغوط التنافسية لكسب رضا العملاء وقلل من استعداداتهم لتحمل وقوع أخطاء.

ثانيا: مخاطر السمعة و ينشا هذا النوع من المخاطر نتيجة الرأي العام السلبي اتجاه هذا البنك و هذا بسبب عدم توفر هذا البنك على نظم البرمجة لحماية البيانات الخاصة بالزبائن

[36] فريدة بن منصور، الصيرفة الالكترونية كمدخل لبناء الاقتصاد الرقمي في الجزائر، مرجع سابق، ص73.

التي يحتفظ بها البنك مما يؤدي إلى انخفاض أرباحه و تناقص عدد عملائه و بالتالي انخفاض حصته السوقية و بهذا يجب وضع إستراتيجية للاتصال لحماية سمعة البنك.

ثالثا :مخاطر قانونية

تحدث المخاطر القانونية عندما لا يحترم البنك القواعد القانونية و التشريعات المنصوص عليها أو عندما لا تكون هناك نظم قانونية واضحة و دقيقة بخصوص عمليات مصرفية جديدة، و تبرز أهم التحديات القانونية متمثلة في تحدي قبول القانون للتعاقدات الالكترونية، حجيتها في الإثبات امن المعلومات ، وسائل الدفع التحديات الضريبية.إثبات الشخصية، التواقيع الالكترونية ، أنظمة الدفع النقدي، المال الرقمي أو الالكتروني سرية المعلومات، امن المعلومات من مخاطر إجرام التقنية العالية خصوصية العميل.

رابعا :مخاطر أخرى

يرتبط أداء العمليات البنكية الالكترونية بالمخاطر الخاصة بالعمليات البنكية التقليدية و من ذلك مخاطر الائتمان و السيولة و سعر العائد و مخاطر السوق مع احتمال زيادة حدتها ، فعلى سبيل المثال فإن استخدام قنوات غير تقليدية للاتصال بالعملاء و امتداد نشاط منح الائتمان إلى عملاء عبر الحدود قد يزيد من احتمالات إخفاق بعض العملاء في سداد التزاماتهم .

كذلك هناك بعض المخاطر الأخرى نذكر منها:

-ارتفاع تكاليف جذب عملاء جدد للمعاملات البنكية من خلال الانترنت مما أدى إلى تراجع بعض البنوك عن تقديم خدمات مجانية للعملاء.

-عدم وجود فهم واضح لمتطلبات عملاء البنوك الالكترونية و كيفية تلبية هذه المتطلبات على مواقع البنك بالشكل الأمثل.

-صعوبة الاعتماد على الانترنت فقط كوسيلة لتقديم الخدمات البنكية ، فقد أثبتت الدراسات أهمية الوجود المادي للبنوك التقليدية بالإضافة للبنوك الالكترونية، حيث أن العديد من العملاء يفضلون التواجد المادي للبنك بالإضافة إلى عامل الأمان.

-إن عملية الإيداع النقدي تعد مشكلة بالنسبة لعملاء بنوك الانترنت حيث يضطر العميل لإرسال المبالغ التي يريد إيداعها بالبريد و هذه مشكلة كبيرة بالنسبة له[37].

[37]ناظم محمد نوري الشمري، عبد الفتاح زهير العبد اللات ،الصيرفة الالكترونية، مرجع سابق، ص ص، 247/246.

خلاصة الفصل:

لقد ورثت الجزائر نظاما مصرفيا مملوكا لرأس المال الفرنسي الليبرالي، حيث قامت الجزائر بتأميم البنوك وانشات بنك الجزائر الذي اوكلت اليه تسيير النظام المصرفي.

وفي ظل التطورات التي شهدها العالم في مجال علوم التكنولوجيا والاتصال وميلاد اقتصاد جديد. وظهور الصيرفة الالكترونية التي اصبحت من بين الركائز الاساسية للاقتصاد الرقمي التي تعتمد على البنوك الالكترونية في نشاطاتها .

ووسائل الدفع الالكتروني الجديدة اصبحت لزاما على البنوك الجزائرية تبنيها، وهذا ما سوف نراه في الفصل الثاني.

تمهيد

تواجه البنوك الجزائرية تحديات عميقة ومتباينة جراء الانفتاح المالي، وتوجه الدولة الجزائرية للدخول في الاقتصاد الدولي، وباعتبار البنوك حجر الاساس لكل دولة ومراة تعكس قوة اقتصادها، تحتم على البنوك الجزائرية تبني معطيات هذا الاقتصاد الجديد، ومواكبة التطورات الراهنة في مجال العمل البنكي، وسنحاول في هذا الفصل معرفة مدى تطبيق البنوك الجزائرية للصيرفة الالكترونية.

ومنه قمنا بتقسيم الفصل الى مبحثين لدراسة ما مدى تطبيق الصيرفة الالكترونية في البنوك الجزائرية.

المبحث الاول: واقع الصيرفة الالكترونية في الجزائر

ان ظهور الاقتصاد الرقمي والانتشار الكبير الذي شهده حيث اصبح من الركائز الاساسية لكل بلد، و الجزائر كباقي الدول يجب عليها مواكبة وتبني هذا الاقتصاد الجديد.

المطلب الاول: البطاقات المستعملة في الجزائر

ان اهم عنصر لتحديث الخدمة المصرفية في الجزائر هو تحديث وسائل الدفع الالكترونية بمختلف انواعها حتى تسهل اعتماد وتبني الصيرفة الالكترونية، حيث قامت بعض المؤسسات المصرفية ولمالية بتطوير شبكات الكترونية للدفع والتسديد من خلال اصدار بطاقات مثل:

*بطاقات السحب لبريد الجزائر وهي بطاقات مجانية مرتبطة بالحساب الجاري للزبون وهي تمكن حاملها من اجراء عمليات السحب من الشباك الالي للاوراق النقدية لمبالغ تصل الى عشرين الف دينار في اليوم.

*البطاقة البنكية وهي بطاقات للسحب والدفع ويستفيد منها كل شخص لديه حساب بنكي والتي تتعامل مع بريد الجزائر، هذه البطاقة تسمح للعميل بتسديد قيمة مشترياته مباشرة من المتجر الذي يقبل التعامل معها.

*البطاقات المصرفية للسحب والدفع للبنوك التالية: القرض الشعبي الجزائري، بنك الفلاحة والتنمية الريفية، بنك الجزائر الخارجي، الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط، بنك البركة الجزائري.

*بطاقات عالمية كبطاقة فيزا وماستر كارد، وهي متاحة الان في البنوك الجزائرية CPA,BDL,BEA فمثلا بنك القرض الشعبي الجزائري يمنح بطاقة CPA VISAوهي على نوعين (VISA GOLD, VISA CLASSIC)حيث تمكن

بطاقة فيزا الذهبية باجراءات عمليات السحب والدفع على مستوى العالم، وهي بطاقة تتوافق ومعايير الامن العالمية[1].

كما شهدت الجزائر في الآونة الاخيرة اطلاق نوع جديد من البطاقات الالكترونية

تسمح باجراء عمليات الدفع والسحب وهي:

*البطاقات الذهبية: اعلن الرئيس المدير العام لبريد الجزائر السيد عبد الناصر سايح عن اطلاق البطاقة الممغنطة الذهبية خلال شهر جانفي 2017 لصالح زبائن بريد الجزائر الذين اودعوا طلبات الحصول عليها حيث سيتم تسليم خمسة ملايين بطاقة كمرحلة اولية ويستفيد حاملو هذه البطاقة من امكانية السحب لمبلغ خمسة ملايين سنتيم خلال كل عملية على الاكثر سواء كان الحساب بريدي او بنكي او التسوق الكترونيا لدى المحلات المزودة بخدمة السحب عن طريق البطاقة، حيث اوضح المدير ان الزبون اصبح يتلقى رسالة قصيرة على هاتفه النقال عند الانتهاء من ةكل عمذبية سحب سواء عن طريق البطاقة او بواسطة شيك. تم توفير 173 صراف الي على مستوى الوطن يتماشى مع البطاقات الجديدة وهم قيد الاستعمال[2].

المطلب الثاني: مشروع الصيرفة الإلكترونية في الجزائر

إن أي مشروع تسبقه دراسة دقيقة عن إمكانية تطبيقه او إعتماده و مشروعنا هو الصيرفة الإلكترونية و إمكانية إعتمادها في النظام المصرفي الجزائري ، وذلك بدراسة واقع مختلف القطاعات و مدى إستعدادها لتدعيم هذا المشروع .

- واقع تكنولوجيا الإعلام و الإتصال و إستعمالها في النظام المصرفي الجزائري

اولا: واقع البريد و تكنولوجيا الإعلام و الإتصال :

لقد عرف قطاع البريد وتكنولوجيا الإعلام و الإتصال تأخرا كبير (قطاع البريد و الموصلات سابقا) و تعتبر الخطوة الأولى للنهوض به في إصدار قانون جديد لقطاع الإتصالات هو قانون رقم (03) لسنة 2000 و الذي جاء لإنهاء إحتكار الدولة لنشاطات البريد و المواصلات ووضع حد فاصل بين نشاطي التنظيم و إستغلال و إدارة الشبكات ، ومع صدور هذا القانون تم إنشاء " سلطة ضبط البريد و الإتصالات " و التي تعتبر سلطة مستقلة تقف حكما بين مختلف الجهات .

[1] بحيح عبد القادر، اشكالية التحكم في وسائل الدفع البنكية واثرها على الخدمات المصرفية، مجلة الباحث، العددالتاسع،2011،ص26.
[2] HTTPS://WWW.djazairess.com

و تهيمن على سوق الإتصالات شركة " إتصالات الجزائر " و هي الشركة الأم و التي تقدم خدمات الإتصالات الهاتفية الثابتة و المحمولة و لكنها لم تكن الشركة الأولى التي قدمت خدمات الهاتف المحمول حيث حصلت شركة " أوراسكوم تيليكوم " المصرية على أول رخصة تشغيل الهاتف المحمول في الجزائر عبر شركتها " جيزي " ، قبل أن تطلق إتصالات الجزائر شركتها " موبيليس " و أخيرا شركة الوطنية الكويتية كمشغل ثالث من خلال شركة " نجمة " (حاليا اندمجت مع الشركة العالمية اوريدو) و نجحت هذه الشركات في فترة قصيرة في الوصول بعدد مشتركي الهاتف المحمول إلى21 مليون مشترك[3]، في الوقت الذي لا يتجاوز فيه عدد مشتركي الهواتف الثابتة 2.28 مليون مشترك في سبتمبر 2004، هذا سابقا اما الان تم تسجيل حوالي 50.5 مليون مشترك في شبكات الهاتف الثابت والنقال (الجيل الثالث والجيل الرابع) سنة 2016مقابل 46.6 مليون سنة 2015 أي ارتفاع ب 3.7 مليون مشترك حسبما اكده رئيس مجلس سلطة الضبط للبريد والمواصلات السلكية واللاسلكية.

واضاف ان كثافة اتصالات شبكات الهاتف الثابت والنقال بلغت نسبة 121.56% مقابل 115.49% ، اما فيما يخص تطور الهاتف الثابت السلكي واللاسلكي ابرز رئيس سلطة الضبط ان عدد المشتركين في هذه الشبكة بلغ حوالي 3.405 مليون مشترك نهاية سنة 2016 مقابل 3.268مليون نهاية سنة 2015 اي زيادة بنسبة 4.2%.

واشار ذات المسؤول الى ان نسبة 43.4% من الجزائريين يتوفرون على خط ثابت مقابل 41.56% سنة2015، اما فيما يتعلق بسوق الهاتف النقال المتقاسم بين ثلاثة متعاملين اتصالات الجزائر موبيليس، جيزي، اوريدو، بلغ عدد المشتركين 47.04مليون مشترك سنة 2016 مقارنة بسنة 2015 التي سجلت 43.391 مليون مشترك .

وسجل المتعامل موبيليس اكبر عدد من مشتركي الهاتف النقال حيث قدر ب17.34مليون مشترك[4].

وحسب اخر تقرير لمرصد مخبر المستهلك لشركة ايريكسون السويدية ان نسبة الولوج للهواتف الذكية ارتفع ب 150% خلال سنتين في البلاد.

وحسب التقرير فان نسبة استخدام الهواتف الذكية في الجزائر ارتفعت من 27% سنة 2014 الى 61% سنة2016، بينما انتقلت نسبة التجارة الالكترونية من 10% الى52%

[3] 21 مليون مشترك في الهاتف النقال ، يومية الخبر ، العدد 4966 ليوم 20 مارس 2007 ، صفحة 12 .

[4] http// :www.elkhabar.com

خلال الفترة نفسها، وحسب الرئيس المدير العام لشركة ايريكسون الجزائر فان المعطيات التي تم جمعها خلال هذه الدراسة من المدن الكبرى في الجزائر، هي مؤشر قوي على تقد الرقمنة في الجزائر[5].

بالإضافة إلى ذلك فقد قررت الحكومة خصخصة شركة " إتصالات اللجزائر " عبر طرح اسهمها في مزاد دولي .

ثانيا- واقع إستعمال تكنولوجيا الإعلام و الإتصال في النظام المصرفي الجزائري :

1- شبكة الإتصالات الإلكترونية :

بادرت بعض المؤسسات المصرفية و المالية بتطوير شبكات إلكترونية للدفع و التسديد منتشرة في نقاط محدودة من التراب الوطني ، لكن عدم القدرة على التحكم فيها و تسييرها جعل بعضها يتوقف عن أداء خدماته و ذلك بسبب إعتماد هذه المؤسسات على حلول و أنظمة مستوردة و غير متوافقة و خصائص السوق الجزائرية و كذلك عدم تزايد الطلب على هذه الخدمات ، هذا العامل الذي كان من الممكن ان يشجع هذه المؤسسات على مواصلة العمل بهذه الوسائل (العامل أي زيادة الطلب) ور غم ذلك فقد بادرت بعض المؤسسات بإصدار بطاقات السحب مثل :

- ✓ بطاقة السحب من الصرفات الألية (DAB) لمؤسسة البريد .
- ✓ البطاقة المصرفية للسحب و الدفع للمصارف التالية : القرض الشعبي الجزائري ، بنك الفلاحة و التنمية الريفية ، بنك الجزائر الخارجي ، الصندوق الوطني للتوفير و الإحتياط – بنك ، بنك البركة الجزائري.

يعد بنك الفلاحة و التنمية الريفية BADR من رواد المؤسسات المصرفية في الجزائر فقد قطع شوطا كبيرا على مستوى نظام الإتصالات ، فهو يمتلك شبكة إتصالات تعم جل مناطق الوطن ، و هي مخصصة للتحويل المالي المباشر من وكالاتها و تعتبر بطاقة السحب و الدفع للـ BADR دعم للنشاط المصرفي للمؤسسة وزيادة لمواردها و وسيلة لتحسين خدماتها المصرفية[6] .

[5] HTTPS// :WWW. Android-dz.com

[6] بوعافية رشيد ، الصيرفة الإلكترونية و النظام المصرفي الجزائري ، مذكرة نيل شهادة ماجيستير، العلوم الإقتصادية ، البليدة 2006/2005 ، ص164 ،ص166.

2- الأنترنت و البنوك الجزائرية : إن معظم البنوك الجزائرية لها مواقع على شبكة الأنترنت .

- فالنسبة لبنك الجزائر موقعه على الأنترنت www.bank-of-algeria.dz تظهر فيه مجموعة من المعطيات و البيانات عن السياسة النقدية و المالية و إحصائيات مختلفة و لكنها غير متجددة ، و هو لا يقدم أي خدمة معلوماتية إلكترونية ، بعكس مواقع البنوك المركزية في العالم و التي بعضها يشرف على أنظمة الدفع الإلكترونية لمصارف تلك الدول إنطلاقا من موقعه الإلكتروني .
- اما بالنسبة للبنوك التجارية ، فمواقعها تعرض مجموعة من المعلومات عن نفسها و معظمها لم يجدد منذ مدة ، إلا انه يجب أن نذكر ان هناك مصارف تسمح بالإطلاع على الرصيد (للزبائن المشتركين في النظام) و بعض العمليات الأخرى ومن مثلة مواقع تلك البنوك : موقع صندوق الوطني للتوفير و الإحتياط ، القرض الشعبي الجزائري ، بنك الفلاحة و التنمية الريفية، و لكنها تقدم عمليات محدودة سواء من حيث نطاق الخدمة او نوعيتها .

و لكن يجب تدارك هذا الأمر و تفعيل دور الأنترنت لتقديم خدمة مصرفية متطورة و في هذا السياق لا ننسى تجربة " بريد الجزائر " بتقديمه خدمات عبر الشبكة مثل الإطلاع على كشف الحساب البريدي و طلب الصك البريدي بالإضافة إلى إمكانية تسديد فاتورة الهاتف النقال الخاص بفرع " موبيليس " عبر الحساب البريدي ، و إنشاء خدمة الموزع الصوتي للإستعلام حول الحساب البريدي .

3-إستخدام الهاتف في الخدمة المصرفية :

لا تستعمل المصارف الجزائرية الهاتف في تقديم خدماتها سواء الهاتف الثابت او المحمول رغم ما شهده هذا الأخير من تطور كبير بعد فتح السوق الجزائرية في السنوات القليلة الماضية و على المصارف الإستفادة من عدد مشتركي خدمة الهاتف في تقديم خدماتها لجلب أكبر عدد من الزبائن .

ثالثا- إستعمال وسائل الدفع الإلكترونية في النظام المصرفي الجزائري:

رغم التطورات التي عرفتها وسائل الدفع الإلكترونية في العالم و توسع نطاق إستخدامها ليشمل مختلف المجالات حيث أصبحت من أهم وسائل الدفع في الوقت الراهن إلا أن الجزائر بقيت في منآى عن هذه المستجدات رغم ان العديد من الدول العربية قد قطعت أشواطا كبيرة في هذا المجال .

و ما نستطيع أن نتحدث عنه هو بطاقات السحب و تفعيل بعض الآليات الأخرى :

1- بطاقة السحب :

تم إنشاء بطاقة السحب الخاصة بكل مصرف ، فقد أنشأت شركة مابين المصارف الثمانية و هي : البنك الوطني الجزائري ، بنك الفلاحة و التنمية الريفية ، بنك الجزائر الخارجي ، الصندوق الوطني للتوفيرو الإحتياط ، القرض الشعبي الجزائري ، بنك التنمية المحلية ، الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي ، بنك البركة الجزائري هذه المصارف أنشأت في سنة 1995 هذه الشركة و هي شركة ذات أسهم رأسمالها 267 مليون دينار جزائري و ذلك من اجل :

- تحديث وسائل الدفع للنظام المصرفي الجزائري .
- تطوير و تسيير التعاملات النقدية مابين المصارف .
- تحسين الخدمة المصرفية وزيادة حجم تداول النقود .
- وضع الموزعات الآلية في المصارف و التي تشرف عليها الشركة .

و تقوم هذه الشركة بصنع البطاقات المصرفية الخاصة بالسحب حسب المقياس المعمول به دوليا و طبع الإشارة السرية ، و تنشأ هذه الخدمة عن طريق عقد يبرمه المصرف مع شركة SATIM [1] الذي يحدد إلتزام الطرفين خاصة فيما يتعلق بآجال و إجراءات التسليم بالإضافة إلى عملية الربط بين الموزعات الآلية ومصالح SATIM بواسطة شبكة إتصال حيث تسمح بالقيام بعمليات السحب سواء كانت داخلية او محولة بالإضافة إلى سجل متصل بهيئة المقاصة لتصفية الحسابات مابين المصارف[7] .

2--الشبكة النقدية مابين المصارف :

في سنة 1996 أعدت شركة SATIM مشروعا لإيجاد حل للنقد بين المصارف ، و أول مرحلة لهذا المشروع الذي بدأ في العمل سنة 1997 تمثلت في إعداد شبكة نقدية إلكترونية بين المصارف في الجزائر ، هذه الشبكة لا تغطي إلا الخدمات المتعلقة بإصدار البطاقات المصرفية الخاصة بالسحب من الموزع الألي محليا و بالتالي يمكن للمصارف الوطنية و الأجنبية الخاصة و العامة أن يقدموا إلى كل زبائنهم خدمة سحب الأموال بواسطة الموزع الآلي .كما تعمل SATIM على ضمان حسن سير عملية السحب و تكامل الموزعات الآلية مع عدد من المصارف ، هذا بالإضلفة إلى تأمين قبول البطاقة في جميع مصارف المشاركين ، وإجراء عمليات المقاصة لصفقات السحب بين المصارف هذا بالإضافة إلى تامين تبادل

---

satim:société algérienne d automatisations des transactions interbancaires et de monétique[7]

التدفقات المالية بين المشاركين و المؤسسة المسؤولة عن المقاصة ، كذلك تعمل هذه الشركة على مراقبة البطاقات المزورة و كشف كل التلاعبات .

3-مركز معالجة النقدية مابين المصارف :

تشرف شركة SATIM على مركز المعالجة النقدية بين المصارف و تعمل على ربط مراكز التوزيع مع مختلف المؤسسات المشاركة لوظيفة السحب ، حيث يتولى هذا المركز ربط الموزع الآلي بمقدم الخدمة بواسطة خطوط عبر الشبكة الوطنية و مركز للإعتراض على البطاقات الضائعة أو المزورة .

فعملية السحب تتم بطلب ترخيص يوجه إلى مركز الترخيص بالوكالة الذي يقبل أو يرفض الطلب ، و في حالة القبول يراقب المركز السقف المسموح به أسبوعيا لكل زبون ، كما يراقب هذا المركز الإشارة السرية ، كما أن السحب الذي يتم بالبطاقة لا يمكن الرجوع فيه ، بعد ذلك و على الساعة الصفر يقوم المركز بمعالجة كل الصفقات التي قامت في ذلك اليوم و تنظمها حسب كل مصرف موجود في الشبكة بين المركز و جميع المصارف المشاركة و تسجل العمليات لدى جميع المصارف و يتم إجراء عملية المقاصة في مركز الصكوك البريدية التي لها كل حسابات المصارف .

و لهذا يمكن القول أن عملية السحب تتم في أسلوب نصف مباشر فتوجد شبكة بين المصارف و شركة ساتيم و هذا ما يخلق نوعا من المخاطر ، إضافة إلى إحجام الناس على التعامل بهذه الوسائل مما يجعل الإقبال عليها ضعيفا لأسباب عديدة منها كثرة الأعطاب و الأخطاء ، و الميول للحرية و الإحجام عن إظهار أية معلومات أمام الناس ،إظافة إلى التوزيع غير الجيد للموزعات الآلية .

و رغم هذا تبقى النقود العادية الأكثر إستعمالا في المعاملات بين الجزائريين لإنعدام الثقة في الوسائل الأخرى و يدل هذا على أن النظام المصرفي الجزائري مازال متأخرا كثيرا في هذا الميدان[8].

المطلب الثالث: أهمية العمل بالصيرفة الإلكترونية في الجزائر

إن تبني نظام الصيرفة الإلكترونية في الجزائر سيؤدي إلى حدوث العديد من التغيرات الإيجابية على الإقتصاد بصفة عامة و النظام المصرفي الجزائري خصوصا .

[8] بوعافية رشيد، الصيرفة الإلكترونية و النظام المصرفي الجزائري، المرجع السابق ، ص 155 ، 156.

اولا:- تأثير الصيرفة الإلكترونية على الإقتصاد الجزائري :

إن مرور الإقتصاد الجزائري بفترة إنتقالية نحو إقتصاد السوق جعله مستعدا لتبني كل الوسائل التي تؤدي به إلى الإستقرار ، و نحن هنا نتحدث عن الصيرفة الإلكترونية ، فماذا ستضيف للإقتصاد الجزائري ؟

و ماذا يمكن أن تقدم لمكونات هذا الإقتصاد ؟

و الإجابة يمكننا إيجازها فيمايلي :

1- تأثير الصيرفة الإلكترونية على المؤسسة الإقتصادية :

تعمل الصيرفة الإلكترونية على زيادة تحسين الإدارة و إقتصاد الوقت و التكلفة و الإستفادة من خدمات بجودة عالية و بتكلفة و جهد أقل .

2-محاربة الإقتصاد الموازي :[9] لقد فرض تأخر وسائل الدفع في المنظومة المصرفية الجزائرية على المتعاملين التجاريين التعامل خارج الدائرة المصرفية ، هذا التعامل قد ساعد على تداول النقود خارج هذا الإطار الذي ساهم بدوره في بروز ظاهرة الإقتصاد الموازي (غير الرسمي) و تفشي ثقافة الإكتناز كلها عوامل ساعدت على إرتفاع السوق الموازية ، وهذا الأمر أصبح يهدد الإقتصاد الوطني الذي مازال هشا ، و بالتالي فإن إعتماد الصيرفة الإلكترونية و إقامة أنظمة دفع إلكترونية سوف يسهل دخول النقود المتداولة في السوق الموازي إلى دائرة السوق المصرفية و بالتالي المساهمة في التخفيف من حدة الإقتصاد غير الرسمي و السوق الموازية بالأخص في ظل توفير بيئة مناسبة لذلك.

3-إيجاد و تطوير التجارة الإلكترونية في الجزائر : إن أساس ظهور و تطور التجارة الإلكترونية يعود في الأصل إلى مدى إنتشار إستخدام وسائل الدفع الإلكترونية و فعالية الصيرفة الإلكترونية ، و لا أحد تخفى عليه أهمية التجارة الإلكترونية و بالتالي على الجزائر تدعيم الصيرفة و وسائل الدفع الإلكترونية لإيجاد وسط مناسب لهذا النوع من التجارة .

4-إعطاء دفع للحكم الإلكتروني في الجزائر : لقد أصبحت فكرة إنشاء الحكومة الإلكترونية أمرا لابد منه في ظل إنفتاح الجزائر على الإقتصاد العالمي و تشجيعها

[9] الإقتصاد الموازي هو مجموعة من النشاطات غير الشرعية التي تمارس على هامش الإقتصاد الرسمي من طرف أفراد و جماعات محترفة في الميدان الأساسي للبحث عن الربح السهل و التهرب من الضرائب و من المراقبة .

للإستثمارات الأجنبية و تزايد المطالب الشعبية بضرورة تخفيف الأعباء البيروقراطية ،و هذا المشروع يتطلب توفير بنية أساسية للإنطلاق أحد دعائمها هي الصيرفة الإلكترونية[10] .

5-بناء الإقتصاد الرقمي في الجزائر : إن تبني نظام الصيرفة الإلكترونية يكون القاعدة نحو الإنطلاق في مشاريع رقمية أخرى ، تنقل الإقتصاد الوطني نحو إقتصاد رقمي .

ثانيا:- تأثير الصيرفة الإلكترونية في النظام المصرفي الجزائري :

إن إعتماد الصيرفة الإلكترونية في النظام المصرفي الجزائري سوف يتيح للنظام دخول العصرنة من أبوابها الواسعة سواء تعلق الأمر بالبنوك التجارية أو بنك الجزائر أو المؤسسات المالية الأخرى ، و هي تمنح عدة إمتيازات مثل :

1- تخفيض النفقات التي تتحملها المصارف في أداء الخدمات و إنشاء فروع جديدة في مناطق مختلفة ، خاصة أن الجزائر مساحتها واسعة و التواجد على الأنترنت قادر على التكفل بالوصول إلى عدد كبير من الزبائن و تقديم خدمات جيدة و متنوعة و بتكلفة أقل ، إضافة إلى إمكانية تسويق خدماتها المصرفية ،فضلا عن التعاملات بين المصارف و المبادلات الإلكترونية .

2- إن إستخدام الانترنت في المصارف الجزائرية يشكل نافذة إعلامية لتعزيز الشفافية و ذلك من خلال التعريف بهذه المصارف و ترويج لخدماتها و الإعلام بالنشرة و تطورات المؤشرات المالية لوضعها تحت تصرف الباحثين و سائر الأطراف الأخرى المعنية بالأمر.

3- تساهم ثورة الإتصالات و المعلومات في الشؤون الحياة اليومية و ذلك بتحسين و تسهيل معيشة العائلات و الأفراد بترقيتها للأفضل و تطوير المجتمع بتمكينه من وسائل جديدة .

4- تفعيل دور بورصة القيم المنقولة بالجزائر من خلال إقامة سوق مالية إلكترونية و إقامة أنظمة دفع إلكتروني تساهم في تطور أدائها و ترقيتها .

5-مواكبة المصارف الجزائرية للتطورات العالمية في ميدان الخدمات المصرفية الإلكترونية و هي تستعد للإندماج في الإقتصاد العالمي و تبحث عن جلب الإستثمار الأجنبي .

[10] حميد عبد الهادي ، الحكومة الإلكترونية هل تقضي على البيروقراطية في الجزائر ؟ إعلامتك اسبوعية وطنية متخصصة ، العدد 16 ، من 14 إلى 21 جانفي 2007 ، ص 7 .

رغم كل هذه المميزات التي تقدمها الصيرفة الإلكترونية ، إلا أنه يجب علينا عدم إغفال حجم المخاطر التي تتولد عن هذا النوع من الخدمات إذا تم إعتماده بشكل متسرع و غير واعي [11].

المبحث الثاني: اليات الصيرفة الالكترونية المستخدمة في الجزائر

اعتمدت الجزائر على على عدة اليات التي سوف نتطرق اليها في هذا المبحث.

المطلب الاول: الخطوات الأولى للصيرفة الإلكترونية في الجزائر:

إن تطوير الصيرفة الإلكترونية في الجزائر يتطلب توفير عناصر مرتبطة بالبيئة المناسبة من جهة و بالنظام المصرفي الجزائري من جهة أخرى و ذلك من خلال إقامة أنظمة و إعتماد بطاقة الإئتمان و تطوير شبكة الإتصالات و البريد في الجزائر .

في إطار تحديث و عصرنة النظام المصرفي الجزائري ، لا سيما من حيث أنظمة الدفع ، بادر بنك الجزائر بالتعاون مع وزارة المالية و بمساعدة البنك العالمي في إنجاز نظام دفع إلكتروني متطور هو نظام التسوية الإجمالية الفورية RTGS[12].

أولا : نظام التسوية الإجمالية الفورية RTGS

1- تقديم المشروع RTGS :

1-1-التعريف بالنظام RTGS : نظام التسوية الإجمالية الفورية هو نظام تسوية المبالغ الإجمالية في وقت حقيقي و يتم فيه سير التحويلات بصفة مستمرة و على الفور بدون تأجيل و على أساس إجمالي.

-نظام التسوية الإجمالية الفورية هو نظام تسوية المبالغ الإجمالية في وقت حقيقي و يتم فيه سير التحويلات بصفة مستمرة و على الفور بدون تأجيل و على أساس إجمالي.

-كما يعرف أيضا أنه نظام مركزي إلكتروني يعمل على أساس فوري إجمالي نهائي و مستمر لتنفيذ أوامر التحويل الدائنة و يوفر نقطة تسوية لأنظمة التصفية العاملة في بلد ما من خلال الحسابات المركزية للمصارف.

اما في الجزائر يسمى ARTS (Algeria Real Time Settlement)

1-2- إقامة نظام RTGS : إن إمكانية انجاز هذا النظام و توفير الوسائل لتحقيقه في إلتزام السلطات العمومية و السلطات النقدية بتنظيم ملتقيات داخل الوطن و خارجه ، و إنشاء ورشات

[11] بوعافية رشيد ، الصيرفة الإلكترونية و النظام المصرفي الجزائري ، مرجع سابق ، ص 168 ، 169 .

[12] RTGSالكلمات الأولى من العبارة Real Time Gross Settlement system

عمل لتنظيم إجتماعات مع المشرفين على الإنجاز و تحميس المشاركين من المصارف و مركز الصكوك البريدية و مؤسسات مالية ، و يتطلب دعم تقني من الخبراء و المشتركين الذين يتمتعون بخبرة واسعة من المصارف المركزية الأجنبية و دعم مالي من البنك العالمي لإقامة وحدة ناشطة و كفأة لتسيير المشروع ، و ذلك بإنشاء لجنة قيادية تحت إشراف بنك الجزائر تتولى متابعة المشروع و إقامة شبكة إتصالات بين جهاز المقاصة الإلكترونية و شركة " سايتم " و إقامة شبكة إتصال بين المصارف و بنك الجزائر و إقامة شبكة إتصال مع جهاز المحاسبة العامة لبنك الجزائر .

3-1 أهداف نظام التسوية الإجمالية الفورية RTGS :

إقامة نظام التسوية الإجمالية الفورية تهدف إلى تحقيق مايلي :

- ✓ تسوية عمليات البطاقة المصرفية في وقت حقيقي ، وكل وسائل الدفع الأخرى .
- ✓ تلبية مختلف إحتياجات المستعملين بإستخدام نظام الدفع الإلكتروني .

تقليص آجال التسوية و تشجيع استعمال النقود الكتابية.

- ✓ تخفيض التكلفة الإجمالية للمدفوعات .
- ✓ جعل نظام الدفع الجزائري يتمتع بالمقاييس الدولية في تسيير مخاطر السيولة .
- ✓ تقوية العلاقات بين المصارف.
- ✓ تشجيع إقامة المصارف الأجنبية .

2- مبادئ تشغيل نظام RTGS :

نظام RTGS يقوم على مبادئ التالية :

1-2 المشاركين : المشاركة في النظام مفتوحة لكل مؤسسة لها حساب تسوية في بنك الجزائر ، فيمكن أن ينظم إلى النظام زيادة على بنك الجزائر كمسير و حامل للتسوية مجموعة المؤسسات المصرفية و المالية ، الخزينة العمومية ، مراكز الصكوك البريدية .

2-2 العمليات التي يعالجها النظام :

يعالج النظام مختلف العمليات المصرفية بين المؤسسات المالية و المصرفية و المشاركين عامة ، و ذلك على النحو التالي :

- عمليات مابين المصارف : حيث يتم من خلال هذا النظام تحويلات بين المصارف أو حسابات الزبائن و التي تكون فيها المبالغ هامة أو مستعجلة .

- عمليات بنك الجزائر : إن بنك الجزائر هو المشارك الوحيد القادر في حدود إختصاصاته توجيه و إصدار الأوامر للقرض أو الخصم من حسابات المشتركين .
- تسوية المبالغ عن طريق المقاصة الإلكترونية : إن المبالغ المدينة و الدائنة الناتجة عن طريق المقاصة الإلكترونية تعالج بهذا النظام قرضا و دينا في نفس الوقت و في حسابات المشاركين تعمل على أساس مبدأ " الكل أو لا شيء " و في حالة إستحالة تطبيق العملية ترفض من قبل غرفة المقاصة الإلكترونية و على الراغب أن يعيد العملية و في وقت لاحق .
- حساب التسوية : إن بنك الجزائر الذي يشرف على إدارة النظام يفتح في سجلاته بإسم كل مشارك حسابات تسوية ، تقسم إلى حسابات فرعية ، و هذه الحسابات تحول حسب الحالات في زيادة أو نقص مبالغ الحسابات الجارية للمشاركين و التي تضبطها المحاسبة العامة لبنك الجزائر و التسويات التي تتم عن طريق النظام حيث تتم بصفة مستمرة و في وقت حقيقي ، و بعد التأكد الآلي بوجود مخزون كافي في حساب المشارك المعني ، يطبق في هذا المبدأ " أول من يدخل أول من يخرج " مع الأخذ بعين الإعتبار الأولويات المبينة فيما يلي :

  - الأولوية الأولى : عمليات بنك الجزائر.
  - الأولوية الثانية : المبالغ المخصصة للمقاصة.
  - الأولوية الثالثة : أوامر مستعجلة بطبيعتها .
  - كما ان تسوية الحسابات المعنية تتم بصفة لارجعة فيها ، حيث بمجرد قبولها من طرف نظام RTGS لا يمكن إلغاؤها لاحقا بحيث تكون الغاية من التسويات مضمونة بصفة دائمة على مدى يوم المبادلة و الذي يكون على النحو الآتي :

    - ✓ من الساعة الثامنة و نصف صباحا من خلال معالجة عمليات " بنك الجزائر " عمليات السوق النقدي ، عمليات الصرف .
    - ✓ التاسعة و النصف صباحا بدء المبادلات .
    - ✓ منتصف النهار تسوية حصيلة المقاصة .
    - ✓ الساعة الثالثة : وقف المبادلات .

- ✓ من الساعة الثالثة إلى الرابعة : تسديد المبالغ التي تمت في اليوم الأخير ، و تسوية أو رفض الأوامر التي كانت في الإنتظار.

- ✓ الساعة الرابعة إختتام و غلق الحسابات و إرسال إخطارات حصيلة الحسابات و إستخراج حسابات المشاركين و إفراغها في جهاز المحاسبة العامة لبنك الجزائر [13].

3- هندسة نظام RTGS :

إن كل المشاركين يتم ربطهم بجهاز RTGS المتمركز ببنك الجزائر عن طريق مقراتهم بإستعمال قاعدة pate forme يمكن من إرسال و تلقي أوامر التحويل و كل المعلومات الضرورية المتعلقة بالعمليات المعالجة بواسطة النظام تكون مؤمنة للغاية و يمكن توضيح نظام RTGS في الشكل التالي :

[13] بوعافية رشيد ، الصيرفة الإلكترونية و النظام المصرفي الجزائري ، مرجع سابق ، ص ص172،170.

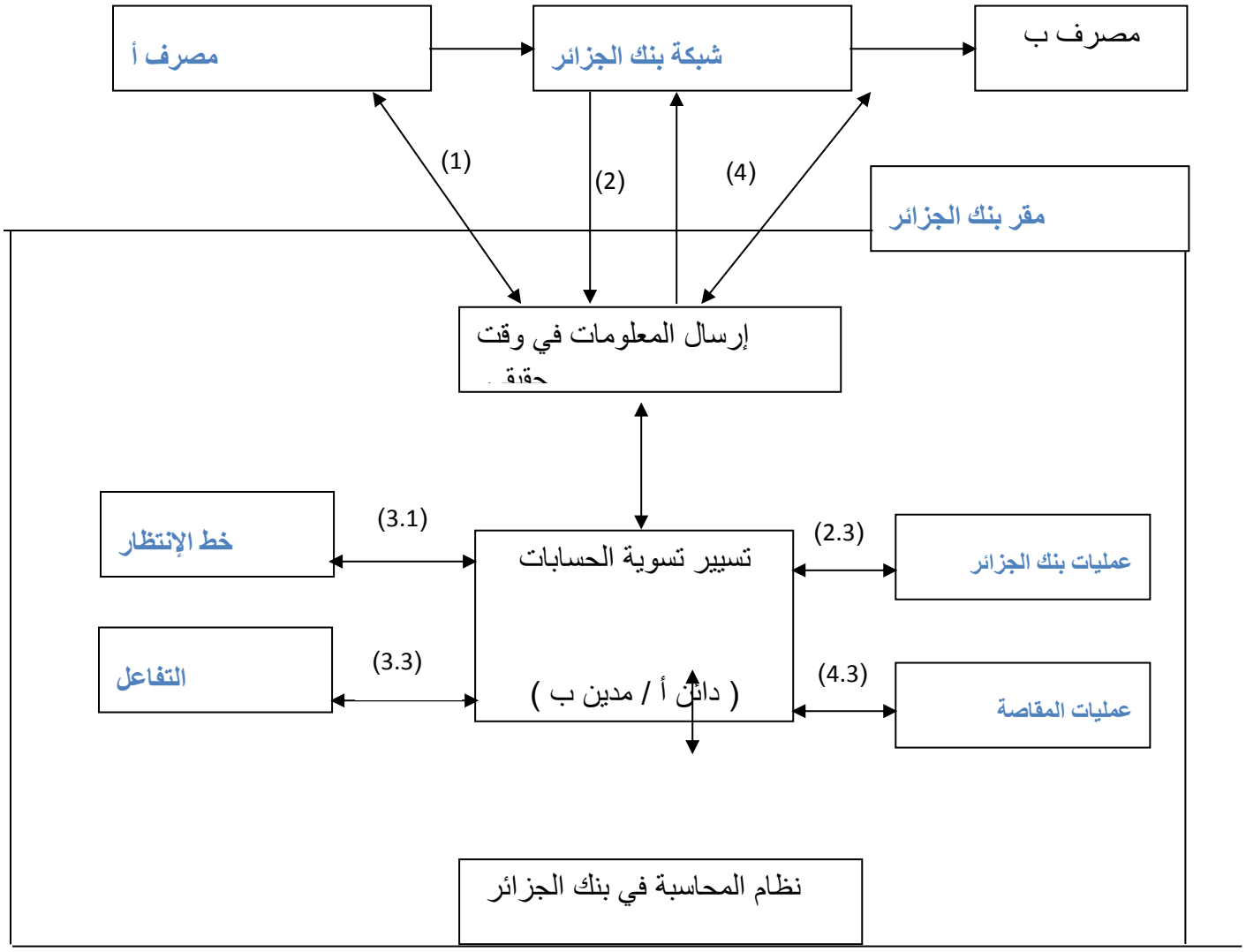

الشكل رقم (01) : تسوية المبالغ افجمالية في وقت حقيقي

المصدر : بوعافية رشيد ، الصيرفة الإلكترونية و النظام المصرفي الجزائري ، مرجع سابق ، ص 173 .

إن النظام المركزي RTGS يقوم بالوظائف التالية :

- مراقبة أوامر الإنتظار.
- تسوية الأوامر وفق طبيعتها .
- تخصيص مبالغ المقاصة .
- المعالجة تتم في نهاية اليوم .
- إدارة و مراقبة الحسابات للعمليات المعالجة بواسطة النظام ، أما فئة المشاركين فتقوم بالوظائف التالية:
  - ❖ تلقي و مراقبة صفة الأوامر و ملاءمتها .
  - ❖ إصدار و تلقي الأمر بنظام RTGS.
  - ❖ متابعة خطوط افنتظار للمشاركين المعنيين مباشرة او المشاركة غير المباشرة (المستخدمين من خدمات النظام) .

الجدول التالي يبن مدى تطور التعاملات المالية عبر نظام ARTS

السنوات	نسبة توافر نظام ARTS	عدد العمليات المنجزة	قيمة العمليات المنجزة(مليار دج)	عدد ايام العمل
2006	-	142373	750.6	226
2007	-	176900	313373	251
2008	99.34	195175	607138	252
2009	99.56	205736	649740	253
2010	99.93	211561	587475	254
2011	99.77	237311	680123	251
2012	99.77	269557	535234	252
2013	99.99	290418	358026	253

2014	99.99	290418	372394	253
2015	100	334749	265141	255

المصدر: د.زبير عياش، ا.بوكحيل نسيم تطوير وعصرنة الخدمات البنكية في ظل التاوجه نحو اقتصاد المعرفة حالة الجزائر، مجلة مبلاف للبحوث والدراسات، جامعة العربي بن مهيدي، 2017، ص597.

نلاحظ من خلال الجدول أن هناك تحكم في النظام ونقص تعثراته السنوية وذلك من خلال وجود تطور ملحوظ لنسبة توافر هذا النظام التي تقاس بواسطة العلاقة بين الافتتاح الرسمى لنظام المعاملات وزمن التعثر، حيث بلغت نسبة توافر هذا النظام100% سنة 2015 ، والتي تعبر أيضا عن علاقة قياس الموثوقية لعمليات أنظمة التسوية الإجمالية الفورية للمبالغ الكبيرة بشكل عام .وفيما يخص حجم المعاملات المالية نلاحظ أنها في تطور مستمر بشكل نسبي مع زيادة عدد أيام العمل كل سنة، حيث بلغت334749 سنة 2015 مقارنة ب 142373سنة2006 ،أما بالنسبة لحجم مبالغ عمليات النظام فعرفت تطورا مستمرا بمقدار750.6 مليار دينار سنة 2006 إلى 680123 مليار دينار سنة 2011 في حين عرفت الفترة الممتدة من سنة 2012 إلى سنة 2013 تراجعا لمبالغ عمليات النظام، وفي سنة 2014 كان هناك تطور طفيف في حجم عمليات النظام مقارنة بالسنة التي سبقتها وفي سنة2015 .

كان هناك انخفاض في قيمة العمليات المنجزة، وهذا كله بسبب عمليات السياسة النقدية وعمليات المشاركين.

ثانيا : نظام المقاصة الالكترونية عن بعد(ATCI)

إن عملية عصرنة نظام الدفع عرفت دفعة جديدة بإنشاء نظام مكمل لنظام RTGS هو نظامATCI. ALGERIA TELECOMPENSATION INTERBANCAIRE

1-2 تعريف النظام :

هذا النظام يختص بالمعالجة الألية لوسائل الدفع العام ، LES INSTRUMENTS DE PAIEMENT DE MASSE ، صكوك، تحويل ، إقتطاع ، عمليات السحب و الدفع بالبطاقات البنكية، وذلك بأستعمال وسائل متطورة مثل الماسحات الضوئية (scanners) و البرمجيات المختلفة ، و يمثل هذا النظام القسم الثاني من انظمة الدفع المتطورة ووفق المعايير الدولية بهذا الهدف التحسين النهائي للخدمات البنكية المقدمة للزبائن .

دخل النظام حيز التنفيذ بإشتراك : بنك الجزائر ، كل البنوك ، إتصالات الجزائر ، بريد الجزائر SATIM ، جمعية البنوك و المؤسسات المالية (ABEF) مع كل فروعها و مكاتبها عبر كامل التراب الوطني .

و يعتمد هذا النظام على نظام التبادل المعلوماتي للبيانات الرقمية و الصور .

لقد دخل حيز التنفيذ يوم 15 ماي 2006 في أول يوم للتبادلات و كانت البداية بمعالجة الصكوك على أن تتطور العملية لتمثل باقي وسائل الدفع نهاية 2006 .

عالج نظام ACTI 71933 عملية في شهر ماي بما قيمته 51.12 مليار دينار و 489436 عملية في ديسمبر من نفس السنة (2006) بقيمة 303.17 مليار دينار.

2-2 أهداف النظام : يهدف هذا النظام إلى :

1- التسيير المحاسبي اليومي و إعطاء نظرة شاملة و حقيقية عن وضعية الخزينة في السوق المالية و الوطنية .

2- تقليص آجال المعالجة ، قيم قبول أو رفض العملية في أجل أقصاه 5 أيام على أن يتم إختزال هذه المدة إلى 3 أيام ثم 48 ساعة .

3- تأمين أنظمة الدفع العام .

4- إعادة الثقة للزبائن في وسائل الدفع خاصة الصكوك .

5- مواجهة عملية تبيض الأموال في الجزائر [14].

لقد كانت سنة 2006 سنة عصرنة أنظمة الدفع و مانتج عنه من تطوير الوساطة البنكية الفعالة و المؤمنة لخدمات بنكية ذات جودة تخدم الزبائن في إطار مضمون و مضبوط .

الجدول التالي يوضح اهم التطورات المعاملات المالية عبر نظام المقاصة ATCI:

[14] ا.د. احمد زغدار، حميدي كلثوم، تقييم نظام الجزائر للتسوية الفورية في النظام المصرفي الجزائري، مجلة البحوث والدراسات العلمية، جامعة المدية ، العدد التاسع،2015، ص20.

السنوات	عدد عمليات الدفع بالمليون	مبلغ عمليات الدفع بالمليار دينار	نسبة عمليات البطاقة في المعاملات الكلية %	مبلغ المعاملات بالبطاقات	نسبة الشيكات في حجم المعاملات الكلية%	حجم عمليات الدفع بالشيكات بالمليون دينار	عمليات التحويل بالمليون دينار	نسبة عمليات التحويلات في المعاملات الكلية%
2007	60929	5452.18	-	-	80.7	5.6	1.01	14.6
2008	9.32	7188.25	12.5	1.16	70.3	6.6	1.53	16.4
2009	11.13	8534.72	17.2	1.91	63	70.2	2.12	18.9
2010	13.81	8878.13	20	3.75	52.5	7.25	3.9	26.7
2011	17.06	1058.6	28.4	4.84	44.9	7.66	4.4	25.8
2012	17.38	11766.1	22.7	3.95	46.2	80.3	5.22	30.1
2013	19.47	1266.6	23.5	4.57	42.2	8.02	6.47	32.3
2014	2075	13979	22	4.56	40.9	8.04	7.47	36
2015	20.75	15892	14.9	3.08	41.82	8.049	8.78	42.15

المصدر: د.زبير عياش، ا.بوكحيل نسيم تطوير وعصرنة الخدمات البنكية في ظل التوجه نحو اقتصاد المعرفة حالة الجزائر، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، جامعة العربي بن مهيدي، 2017، ص597.

من خلال الجدول نلاحظ تسجيل المعاملات عبر هذا النظام عرف تطورا ملحوظا ومستمرا، حيث بلغ عدد العمليات 20.75 بمبلغ 15892 مليار دينار سنة 2015 مقارنة ب 6.92 عملية بمبلغ 5452.18 مليار دينار سنة 2007.

وبالنسبة لطرق الدفع المستخدمة عبر هذا النظام نلاحظ هيمنة الشيكات وتطور العمليات من خلال هذه التقنية، حيث تطور حجم عمليات الدفع من 5.6 مليون دينار سنة 2007 الى 49 مليون دينار سنة 2015وفي المقابل عرفت عمليات الدفع بالبطاقات التي تعتبر فيها نسبة السحب اكبر من نسبة الدفع ارتفاعا مستمرا في مبلغ المعاملات بمقدار 4.56 مليون دينار سنة 2014 مقارنة بسنة 2008، اما بالنسبة لعمليات التحويل من خلال هذا النظام فقد عرفت

تطورا مستمرا في مبالغ المعاملات حيث بلغ حجم عمليات التحويل 8.74 مليون دينار سنة 2015.

المطلب الثاني: واقع أدوات الدفع الالكترونية في الجزائر

1-الصرافات الآلية (Automatic Teller Machine (ATM)):

يعتمد مفهوم هذه الآلات على وجود اتصال بين الحاسب الرئيسي للبنك وآلة الصرف بحيث يمكن استقبال (بيانات الزبون، رقم التعريف الخاص بالزبون، رقم حسابه، رمز الخدمة،...الخ)بمجرد قيام الزبون بإدخال البطاقة في الآلة لتقوم الآلة بعد ذلك بإعطاء استجابات فورية تتمثل في الخدمات البنكية المطلوبة كالسحب النقدي، إيداع الشيكات، كشف الحساب، بيان الأرصدة ويمكن تمييز نوعين أساسيين للصراف الآلي هما :الموزع الالي للاوراق(DAB) الشباك الآلي البنكي(GAB) [15].

والجدول التالي يوضح تطور الصرافات الآلية :

جدول رقم (02) :تطور الصرافات الآلية خلال الفترة الممتدة من2008-2015

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	21013	2014	2015	2016
عدد الصرافات الالية	544	574	636	647	543	4754	539	570	613

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على وثائق إدارة نظام المعلومات لشركة"Satim"

نلاحظ من خلال الجدول التطور المستمر لعدد الصرافات الآلية من 544 صراف سنة 2008 إلى 647 صراف سنة 2011 ، ثم عرف هذا العدد تراجعا خلال السنتين التاليتين، ليعاود الارتفاع في السنتين الأخيرتين، ببلوغ 613 صراف آلي سنة 2016 وهذا التذبذب في تطور عدد الصرافات الآلية يوضح ضعف الجزائر في التحكم بهذه التقنية والمعاملات من خلالها، فغالبا ما يواجه الزبون عند انجاز معاملاته عبر هذه الأداة خللا فنيا وتقنيا.

[15]ا.د. احمد زغدار، حميدي كلثوم، تقييم نظام الجزائر للتسوية الفورية في النظام المصرفي الجزائري، مرجع سابق، ص25.

ملاحظة: بعد الاطلاع على موقع satim نجد انه تم تركيب 1250جهاز صراف الي في مختلف مناطق البلاد.

2-طرفيات البيع(Terminal Payement Electronic) (TPE):

هوة عبارة عن جهاز مدمج لدى التجار تجري من خلاله عمليات التحويل وإعادة التحويل عبر شبكة وقنوات الاتصال المختلفة، حيث يتم من خلاله تكوين اتصال مباشر بين حاسبات آلية موجودة في المحلات والأسواق والمتاجر الكبرى بالحاسب الآلي للبنك، فمن خلال استخدام هذه الوحدات الطرفية يمكن إدخال قيمة مشتريات الزبون لتخصم من رصيد حسابه مباشرة في البنك وإضافة القيمة إلى حساب المتجر في نفس البنك ، حيث بلغ عدد هذه الأجهزة 3035 جهاز مدمج سنة2015 ، موزعة على 13 بنك حيث يستحوذ بنك cpa القرض الشعبي الجزائري على خصة الاسد ثم يليه بنك BDL بنك الفلاحة والتنمية الريفية. وهذا يدل على وجود جهود مبذولة من طرف أغلبيةالبنوك لتطوير عمليات الدفع عبر البطاقات الالكترونية[16].

3-البطاقات البنكية :في ظل عمل الجزائر لإصلاح منظومتها البنكية وفتح المجال لتطوير التجارة الإلكترونية، سعت لاعتماد البطاقة البنكية التي تعتمد على نموذج موحد لاستعمالها (خط الدفع +الالكتروني)وتتميز بالبساطة عند الاستعمال، إضافة إلى أنها وسيلة دفع مؤمنة بالنسبة لحاملها.

تعود ظهور وبداية استعمال البطاقة البنكية في بعض البنوك الجزائرية إلى سنة1998، لكنها كانت تخص فئة معينة من الزبائن، وبغية تعميم التعامل بالبطاقة البنكية قامت شركة"Satim" بتوفير بطاقات السحب للعديد من البنوك ومؤسسة بريد الجزائر، ففي سنة 1998تم بدأ عملية السحب باستخدام هذه الأداة عبر الموزع الآلي للنقود، وفي سنة 2007 تم تعميم التعامل ببطاقة الدفع ما بين البنوك (CIB) على المستوى الوطني.

3-1-البطاقة البنكيةCIB

وضع نظام الدفع بالبطاقة لن يكون ناجحا إلا إذا كان نطاق قبولها واسعا من قبل جميع البنوك، وفي هذا الإطار شرع النظام البنكي الجزائري بأهمية وضع نظام بنكي مشترك لوسائل الدفع، يستجيب لرغبات الزبائن وفق أعلى شروط الأمن.و في هذا السياق شرعت البنوك الجزائرية وبالتعاون مع شركة SATIM في تطبيق مشروع نظام الدفع بواسطة البطاقة، يتوافق والهياكل القاعدية المتوفرة لدى البنوك ولقطاع الإتصالات السلكية واللاسلكية الجزائرية.

[16] د.زبير عياش، ا. بوكحيل نسيم، تطوير وعصرنة الخدمات البنكية في ظل التوجه نحو اقتصاد المعرفة "حالة الجزائر"، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، العدد الخامس، جوان 2017، ص595.

وتعتبر هذه البطاقة بطاقة دفع وسحب ما بين البنوك داخل تراب الوطن، يتم التعرف عليها بين البنوك بالشعار CIB وشعار وباسم البنك المصدر تتضمن قرص إلكتروني يضمن أمن عملية الدفع وعملية التسديد لدى مختلف التجار أو الفنادق والمحلات التجارية... إلخ .ونجد في هذه البطاقة نوعين :

أ -البطاقة الكلاسيكية: la carte classique

هي بطاقة توفر خدمات الدفع والسحب البنكي، وهي تقدم لزبائن البنوك وفق شروط يحددها البنك كمداخيل الزبائن أو أهميتهم أو مواصفات أخرى.و للحصول على هذه البطاقة يتم ابرام عقد بين البنك و العميل.

ب-البطاقة الذهبية: la carte gold

اطلقت مؤسسة بريد الجزائر بطاقة جديدة وهي تسمح بالعديد من الخدمات الاضافية على البطاقات التقليدية الكلاسيكية منها تحويل الاموال، سحب الاموال من البنوك وبريد الجزائر، دفع الفواتير عبر الانترنت، تعبئة الهاتف النقال، تعبئة الحساب من البنك[17]. الجدول التالي يبين عدد البطاقات المتداولة للفترة الممتدة من سنة 2010الى 2013:

السنوات/البطاقات البنكية	2010	2011	2012	2013
عدد البطاقات المتداولة	**78331**	**834278**	**1178243**	**646693**
عدد عمليات السحب بالبطاقات	**3763775**	**5271326**	**4582279**	**5280881**
عدد عمليات الدفع بالبطاقات	**1805**	**5299**	**7729**	**7732**

المصدر: د.زبير عياش، ا. بوكحيل نسيم، مرجع سابق ص 598.

نلاحظ من خلال الجدول تطور عدد عمليات الدفع والسحب باستخدام البطاقة البنكية، حيث كان هناك نمو بطيء في عدد البطاقات المتداولة من 78331 بطاقة سنة2010إلى 1178243 بطاقة سنة 2012 وهذا ا رجع إلى تريث البنوك في عملية تعميم استعمال البطاقة البنكية في انتظار تحضير المواطن لقبول هذا المنتوج، وعرفت سنة2013 تراجع كبيرا في عدد البطاقات المتداولة حيث بلغت 646693 بطاقة وهذا ناتج عن عدم تجديدها من طرف البنك المصدر أو من طرف حاملها بسبب ضعف التعامل بها من جهة وتكرر

[17] سماح شعبور، مصباح مرابطي، وسائل الدفع الالكتروني في الجزائر، مرجع سابق، ص61.

الأعطاب الفنية للصرافات الآلية وطرفيات البيع من جهة أخرى، حيث تعتبر هذه السنة سنة انتهاء صلاحية لأغلب البطاقات الصادرة في السنوات السابقة.

وفيما يخص عدد عمليات السحب والدفع بهذه البطاقة، هناك توفق كبير في عدد عمليات السحب عبرها حيث بلغت 5280881 عملية سنة 2013 مقارنة ب3763775 عملية سنة 2010 ، في المقابل بلغ عدد عمليات الدفع ب 7732 عملية سنة2013 مقارنة ب 1805عملية سنة 2010 ، ويرجع العديد من الباحثين هذه الفجوة الكبيرة بين عمليات السحب والدفع عبر هذه الأداة إلى تفضيل المواطن الدفع عبر باقي وسائل الدفع الأخرى بسبب تخوفه وعدم ثقته في أمن التعامل بهذه الأداة.

المطلب الثالث: الصيرفة على الخط في الجزائر[18]:

إن احد أهم أوجه الصيرفة الإلكترونية هي الصيرفة على الخط ، و في إطار سعي الجزائر لتبني مشروع الصيرفة الإلكترونية عملت على إيجاد هذا النوع من الخدمة في السوق المالي الجزائري ، لكن قدرات المصارف الجزائرية لم تسمح بذلك ، ومن هنا جاءت فكرة إنشاء مؤسسة تقدم أو تساعد المصارف الجزائرية على تقديم هذا النوع من الخدمات فكانت " الجزائر لخدمات الصيرفة الإلكترونية " .

1- التعريف بـ " الجزائر لخدمات الصيرفة الإلكترونية " :

نتجت هذه الشركة عن إتفاق شراكة بين المجموعة الفرنسية DIAGRAM EDI الرائدة في مجال البرمجيات المتعلقة بالصيرفة الإلكترونية و أمن تبادل البيانات المالية ،و ثلاث مؤسسات جزائرية هي : MAGACT MULTIMEDIA و SOFT ANGINERING و مركز البحث في الإعلام العلمي و التقني CERIST لتنشأ شركة مختلطة سميت الجزائر لخدمات الصيرفة الإلكترونية تقدم هذه الشركة خدماتها المتعلقة بالمصارف عن بعد و تسيير و أمن تبادل البيانات المالية لجميع البنوك و المؤسسات المالية بإختلاف أصناف زبائنها (مؤسسات كبرى ، مجموعات شركات ، تجار ، مهنيين ، خواص ..) بتقديم تشكيلة من الخدمات بدرجة عالية من الأمن و سلامة في أداء العمليات .

أنشئت هذه الشركة في جانفي 2004 ، في البداية ركزت على عمليات تطوير و تدعيم موجهة جهودها بصفة رئيسية نحو عصرنة الخدمات البنكية و أنظمة الدفع الإلكترونية .

[18] د.رحيم حسين ، أ.هواري معراج ، الصيرفة الإلكترونية كمدخل لعصرنة المصارف الجزائرية ، مرجع سابق، ص53.

2-خدمات AEBS :

إن هذه الشركة أنشئت من أجل هدف أساسي هو تلبية حاجات المؤسسات المالية بإقتراح برمجيات تقدم خدمات عن طريق برمجيات متعددة (DES PROGICIELS) و ذلك من خلال :

- ✓ إقتراح حلول المصارف عن بعد من جهة .
- ✓ تبسيط و تأمين المبادلات الإلكترونية متعددة الأقسام من جهة أخرى.

الخدمات المقدمة توجد علىقسمين على نفس الدرجة من التطور التكنولوجي :

- ❖ الصنف الخاص بالبنك : DIAGRAM . E - BANKING
- ❖ صنف التبادل الإلكتروني للبيانات EDI متعدد الوجهات و الأقسام.

المبحث الثاني: البنوك الجزائرية والعمل بالصيرفة الالكترونية

تعمل البنوك الجزائرية على مواكبة التطور الحاصل في مجال العمل المصرفي، حيث قامت بعدت اجراءات وهي كالتالي:

المطلب الاول: آفاق تفعيل مشروع الصيرفة الالكترونية في البنوك الجزائرية

في سياق المتغيرات التي اجتاحت البيئة المالية الدولية إقليميا وعالميا، أصبح لزاما على البنوك الجزائرية التجارية زيادة عنايتها بجودة ما تقدمه من خدمات كأحد العناصر المحددة للقدرات التنافسية البنكية في السوق المحلية والأجنبية ضمن حلقة عولمة مالية تعني تفاعل معادلة المال مع وسائل الاتصال الحديثة، وتعد خدمات الائتمان البنكي للارتقاء بالجودة والقدرة على المنافسة، فالانتقال إلى عصر المعلوماتية يعني ضرورة تكييف البنوك الجزائرية مع تغيرات وتطورات المحيط، هذا التكيف يقتض اتخاذ عدة إجراءات تعتمد أساسا على:

1-مواكبة أحدث التطورات التكنولوجية في العمل البنكي:

لعل أهم ما يميز العمل المصرفي في عصر العولمة المالية هو تفاقم دور التكنولوجيا المصرفية والسعي الحثيث نحو تحقيق الاستفادة القصوى من فوائد تكنولوجيا الاتصال والمعلومات من أجل ترقية وتطوير وسائل تقديم الخدمة المصرفية بما يتوافق والإيقاع المتسارع للصناعة المصرفية في القرن الواحد والعشرين .وسعيا منها لمواكبة التطورات في الصناعة المصرفية عملت البنوك الجزائرية على نقل العديد من التقنيات المصرفية إلى السوق الوطنية لاسيما منذ سنة 1997 حيث شرعت في إدخال آلات السحب الآلي ، إذ بلغ

عددها سنة 2002 حوالي 250 جهاز ، أم بالنسبة لبطاقات الدفع الفوري" الدفع الالكتروني" فقد اطلقت عدة انواع من البطاقات، بالرغم من هذه المجهودات المبذولة الا ان الفجوة التكنولوجية بين البنوك الجزائرية ونظرائها من البنوك العربية والغربية لا تزال كبيرة نظرا للعديد من المعوقات التي شكلت حجر عثرة دون تحقيق القفزة المأمولة لعل من أهمها:

-غياب ثقافة مصرفية في مجتمع لا يتعامل بالشيك المصرفي إلا قليلا.

-ضعف الإقبال على استخدام وسائل الدفع الالكترونية.

-عدم وضوح البيئة القانونية والتشريعية المتعلقة بتنظيم التجارة الالكترونية.

-تعدد المخاطر المرتبطة بتقديم الخدمات المصرفية الالكترونية.

-ارتفاع تكلفة إنشاء وصيانة الشبكات الخاصة بالعمليات المصرفية.

في ظل هذه المتغيرات الجديدة وجدت البنوك التجارية الجزائرية نفسها في وضع بالغ الحساسية لا سيما مع تطبيق اتفاقيات تحرير التجارة في الخدمات المالية، اذ اصبحت ملزمة بتعديم قدراتها التنافسية لمواجهة هذه التحديات المرهونة بمدى نجاحها في تحقيق مكاسب تقنية، ولعل أهم المحاور التي يجب أخذها بعين الاعتبار لتعظيم الاستفادة القصوى من ثورة العلم والتكنولوجيا في العمل المصرفي تتمثل في:

-زيادة الإنفاق الاستثماري في مجال تكنولوجيا المعلومات،

-التوسع في استخدام الانترنت لتقديم تشكيلة متنوعة من الخدمات المصرفية للعملاء بكفاءة أعلى وتكلفة أقل،

-العمل على خلق شبكة مصرفية تكون بمثابة حلقة وصل الكترونية بين البنوك من جهة وبين الشركات والعملاء من جهة أخرى[19].

-تفعيل دور شبكة الاتصال بين المركز الرئيس لكل بنك وبين باقي فروعه بما يحقق السرعة في تداول المعلومات الخاصة بالعملاء وإجراء التسويات اللازمة عليها، بالإضافة إلى الارتباط بالشبكات الالكترونية الخاصة بالبنوك والمؤسسات المالية الأخرى.

2-تنويع الخدمات المصرفية :في ضوء التحديات الجديدة التي أصبحت تواجه البنوك الجزائرية، ليس فقط من البنوك الأجنبية بل وحتى من المؤسسات المالية الغير مصرفية ينبغي

[19]ا. عبد الغاني ربوح، نور الدين غردة، تطبيق انظمة الصيرفة الالكترونية في البنوك الجزائرية بين الواقع والافاق،مداخلة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة.

على البنوك تدعيم قدراتها التنافسية من خلال تقديم حزمة متنوعة ومتكاملة من الخدمات المصرفية تجمع فيها مابين التقليدي و الحديث، ومواكبة التطور التكنولوجي.

3-الارتقاء بالعنصر البشرى :يعد العنصر البشري من الركائز الأساسية للارتقاء بالأداء المصرفي، على اعتبار أن الكفاءة في الأداء هي الفيصل مابين المؤسسات ،فمهما تنوعت مصادر الكفاءة يضل العامل البشري وراءها، ومن أجل مسايرة أحدث ما وصل إليه العلم في مجال التكنولوجيا المصرفية وتحقيق أفضل استخدام للموارد البشرية في البنوك الجزائرية .

ويتطلب الارتقاء بالعنصر البشري تبني العديد من الاستراتيجيات نذكر منها:

-الاستعانة ببيوت الخبرة ومكاتب الاستشارة الدولية في تدريب الإطارات المصرفية على استخدام أحدث النظم البنكية،

-وضع نموذج لتقييم أداء العنصر البشري من خلال عدة معايير تأخذ في اعتبارها أداء الوحدة ود وره في تحقيق هذه النتائج،

-الرفع من مستوى كفاءة العاملين بإعطاء الأولوية في التوظيف لخريجي الجامعات.

4-تطوير التسويق المصرفي :يعد تبني مفهوم التسويق الحديث أمرا في غاية الأهمية في ظل التحولات العميقة التي تشهدها الساحة المصرفية، ويبدو جليا أن التسويق المصرفي كعلم وفن لن يجد بدا من الولوج في عصر جديد تحيط به حتمية التغيير والاختلاف

كإحاطة السوار بالمعصم ، إذ لابد من التذكير أن التسويق الحديث يرتكز في الأساس على توجهات العملاء يتأثر بما يريدون وبما يدور في خواطرهم، ومن أهم وظائف التسويق الحديث التي ينبغي التركيز عليها نذكر:

-خلق أو صناعة العميل بالسعي نحو العميل المرتقب،

-تصميم مزيج الخدمات المصرفية بما يحقق حاجات ورغبات العملاء ورضاهم،

-العمل على اكتشاف الف رص الاقتصادية ودراستها و تحديد والمشروعات الجيدة،

-تصميم مزيج الخدمات المصرفية بالشكل الذي يتلاءم وحاجات وقدرات العملاء المالية وذلك باستخدام الأساليب الحديثة سواء من حيث النوعية أو سبل تقديم الخدمة،

-متابعة ومراقبة السوق المصرفي والوقوف على انطباعات العملاء حول مزيج الخدمات المصرفية المقدمة لهم.

5-مواكبة المعايير الدولية :وهذا لا يتاتى الا من خلال اتباع العمل على مايلي:

-تدعيم القواعد الرأسمالية :تحتل قضية رؤوس الأموال البنوك أهمية بالغة بوصفها صمام أمان لمواجهة الصدمات والأزمات، فضلا عن أهميتها في تعزيز القدرة الاستثمارية للبنك، وتحسين نظام حساب المخاطر، ومن ثم فقد اهتمت لجنة بازل بإصدار مشروعها الثاني المتعلق بالكفاية رأس المال لوضع قواعد جديدة تعكس حجم المخاطر التي يواجهها العمل البنكي في الوقت الراهن، وعلى الرغم من أن الاقتراحات الجديدة لم ترفع الحد الأدنى لمعدل كفاية رأس المال عن المستوى المعمول به حاليا إلا أن إدراج أنواع جديدة من المخاطر يمكن أن يؤدي إلى زيادة كبيرة في الحجم المطلق لمتطلبات رأس المال.

وفي ضوء ما تقدم فإن البنك المركزي الجزائري ملزم بإلزام كافة البنوك الخاضعة له بزيادة معدل كفاية رأس مالها، وهي خطوة هامة على طريق مواكبة المعايير الدولية وتقوية مراكز البنوك الجزائرية، إذ يجب تعزيز هذا الاتجاه سواء عن طريق بورصة الاوراق المالية أو من خلال الاندماج[20].

المطلب الثاني: العوامل المعرقلة لنجاح وسائل الدفع الإلكتروني في الجزائر والعقبات التي تواجهها:

سنذكر اهم العقبات التي تعرقل الصيرفة الالكترونية في الجزائر:

أولا –العوامل المعرقلة لنجاح وسائل الدفع الإلكترونية في الجزائر كما يلي:

1-عدم إعتماد التجارة الإلكترونية في الجزائر:

رغم الأهمية البالغة لضرورة اعتماد التجارة الإلكترونية كأداة متطورة في الاقتصاد الجزائري، إلا أ ن هذه التجارة لم تعتمد إلى غاية يومنا هذا، بل أننا لا نبالغ أن نقول أنه لم يتم حتى التفكير في ضرورة اعتمادها ، إ ن الإحصائيات المتعلقة بهذا النوع من التجارة تكاد تكون منعدمة.

بالتالي فإننا نسجل هنا مجموعة من الأسباب:

أ -ارتفاع تكلفة استخدام الانترنيت، في ظل غياب المنافسة في قطاع الاتصالات الذي لاتزال الدولة تحتكر الجزء الأكبر منه.

ب - نقص اهتمام المؤسسات الاقتصادية في البلاد بهذه التقنية التجارية الحديثة التي يمكن أن تفتح لهم آفاقا اقتصادية أوسع مما يجعل انتشارها يكون منعدما في بلادنا.

ج - عدم اهتمام الهيئات الإدارية العليا بالموضوع، فلا يعقل أ ن وزارة التجارة في بلادنا لم تفكر حتى في

[20] عبد الغاني ربوح، نور الدين غردة، مرجع سابق.

اجراء استقصاء لمدى اهتمام بهذا النوع من التجارة، والاستفادة من تجارب الدول الغربية في هذا المجال؛

د - تخلف النظام المصرفي الجزائري من حيث الوسائل وتقنيات الدفع الحديثة.

ه - انتشار الأمية بالمعنى الحديث أي الأمية المعلوماتية، أو يقصد بها الجهل بأساليب وسائل تعامل في مجال المعلوماتية، حيث أن عدد الذين يمتلكون مستوى تعليميا مقبولا يصل 42.1 مليون نسمة.

و - الانتشار الواسع للأمية في بلادنا، حيث تعتبر الجزائر التي تحوي نسبة أمية مرتفعة نوعا ما فالإحصائيات تتحدث عن ما يفوق سبعة ملايين امي وبالتالي فهؤلاء لا يفقهون حتى وجودها، وهذا يعتبر عائقا لانتشار التجارة الإلكترونية.

2–مشاكل البطاقة الإئتمانية

يترتب على البطاقة الائتمانية مشاكل جمة نلخصها كالتالي:

أ -عدم الدقة جراء بعض الأخطاء المرتكبة من قبل الموظفين في التعامل مع الفواتير ومع تكرار الأخطاء التقنية تفقد الثقة بين البنك والعميل.

ب - سرقة البطاقة الائتمانية أو ضياعها من طرف الغير.

ت - التكاليف العالية بالنسبة للبنك والخاصة بتوزيع بطاقات وطبعها ومنح قروض دون فائدة في مدة 55 يوم.

ث - خطر السيولة على البنك في حالة الإفراط في استعمال البطاقة من طرف المتعاملين[21].

ثانيا –العقبات التي تواجه نظام الدفع الإلكتروني في البنوك الجزائرية

تواجه البنوك الجزائرية مجموعة من العقبات في نظام الدفع الالكتروني نذكر منها:

- عدم وضوح البيئة القانونية والتشريعية المتعلقة بتنظيم التجارة الالكترونية بالإضافة إلى تعدد المخاطر المترتبة بتقديم الخدمات المصرفية الالكترونية.
- مشاكل سوء استعمال وسائل الدفع، فالمؤسسات الجزائرية والأفرادد يفضلون الدفع النقدي على الشيك نتيجة لنقص أو غياب الثقافة المصرفية في مجتمع لا يتعامل بالشيك المصرفي إلا قليلا.
- ضعف الإقبال على استخدام وسائل الدفع الالكترونية فكيف في اقتصاد يرفض الشيك كوسيلة للدفع أن يقبل بطاقة الدفع.

فالبنوك الجزائرية لم تتأهل بعد لاستخدام النظم الالكترونية الجديدة التي تسير عمليات الإيداع والسحب وتنظم حركة التعامل مع العملاء مثل جهاز الصراف الآلي.

في ظل هذه المتغيرات الجديدة وجدت البنوك التجارية الجزائرية نفسها في وضع بالغ الحساسية لا سيما مع تطبيق اتفاقيات تحرير التجارة في الخدمات المالية، إذ أصبحت ملزمة بتدعيم قدراتها التنافسية

[21] سماح شعبور، مصباح مرابطي، وسائل الدفع الالكتروني في الجزائر، مرجع سابق، ص63.

لمواجهة هذه التحديات المرهونة بمدى نجاحها في تحقيق مكاسب تقنية المعلومات ولعل أهم المحاور التي يجب أخذها بعين الاعتبار لتعظيم الاستفادة القصوى من ثورة العلم والتكنولوجيا في العمل المصرفي تتمثل في:

-زيادة الإنفاق الاستثماري في مجال تكنولوجيا المعلومات.

-التوسع في استخدام الانترنت لتقديم تشكيلة متنوعة من الخدمات المصرفية للعملاء بكفاءة أعلى وتكلفة أقل.

-العمل على خلق شبكة مصرفية تكون بمثابة حلقة وصل الكترونية بين البنوك من جهة وبين الشركات والعملاء من جهة أخرى.

-تفعيل دور شبكة الاتصال بين المركز الرئيس لكل بنك وبين باقي فروعه بما يحقق السرعة في تداول المعلومات الخاصة بالعملاء واجراء التسويات اللازمة عليها، بالإضافة إلى الارتباط بالشبكات الالكترونية الخاصة بالبنوك والمؤسسات المالية الأخرى.

المطلب الثالث: اهم الخدمات المصرفية الالكترونية التي تقدمها البنوك الجزائرية:

تقدم البنوك الجزائرية مجموعة من الخدمات المصرفية الالكترونية وهي كالاتي:

البنك	الخدمات المصرفية التي يقدمها
بنك الجزائر	-موقع البنكhttp/www.bank-of-algeria.dz -المقاصة الالكترونية
البنك الجزائري الخارجي	-المقاصة الالكترونية -بطاقة : CIB تمنح لعملاء البنك والذين لهم متوسط الدخل الشهري لا يتجاوز 39.999دج. -بطاقة نفطال(بطاقات الوقود نفطال تسمح لك بدفع ثمن مشترياتك بكل سهولة، مما يضمن الحصول على الوقود بالبطاقة) -بطاقة(AMEX أمريكان إكسبريس)محفوظة لعملاء حساب البنك فيمكن من خلالها حيازة عملة قابلة للتحويل مقابل قيمة وهو ما يعادل وما لا يقل عن 5000دولار -موقع البنكhttp//www.bea.dz/ -E-banking -خدمات مصرفية متنوعة عن طريق الانترنت
البنك الوطني الجزائري	-بطاقاتCIB -موقع البنكhttp: //www.bna.dz -الصراف الالي

بنك الفلاحة والتنمية الريفية	بطاقة CBR بطاقة وطنية خاصة صالحة فقط بالسحب داخل شبكة الجزائر فيما بين البنوك، وهي تتيح لحاملها جعل السحوبات النقدية من ماكينات الصراف الآلي للبنوك. -بطاقةCIB -بطاقة BADR توفير -بطاقة CBR وهي خاصة بالسحب داخل الوطن فقط. E-Banking -الصيرفة الإلكترونية عن طريق الإنترنت (تحميل بيان الحساب، الكشف عن الرصيد والتحويلات المالية الخاصة بالمؤسسات.) -المقاصة الإلكترونية -موقع البنك/http: //www.badr-bank.dz -الصراف الآلي
بنك التنمية المحلية	-بطاقة فيزا الدولية، بطاقةCIB -دفتر حساب التوفير المجهز بمسار ممغنط والذي يسمح المسار ممغنط في دفتر التوفير بالقيام بعمليات السحب والدفع بصفة فورية. -تحويل مبالغ مالية كبيرة عبر نظام ARTS وهو يقوم بتنفيذ التحويلات في فترة لا تتجاوز ثلاثة أيام .بالإضافة إلى تأمين العمليات . -الموزع الآلي للأموال. -المونيغرام (التحويل السريع للأموال من الخارج إلى الجزائر) :فهي الشركة الرائدة عالميا في خدمة تحويل الأموال الدولية . والبنك يعمل مع شركاء ذو جودة في أكثر من 150000 نقطة بيع بالتجزئة في 170بلدا واقليما من أجل توفير وسيلة آمنة وسريعة لإستقبال الأموال في جميع أنحاء العالم -موقع البنك/http: //www.bdl.dz -خدمات عن طريق الانترنت -الصراف الالي
القرض الشعبي الجزائري	- CIB Classic -بطاقة Gold والتي تسمح بقدرة أكبر على الدفع، في مأمن من العديد من المتاجر ومعاملة سريعة. -بطاقة VISA Gold والتي تسمح بإجراء جميع العمليات المصرفية عبر العالم. - VISA Classic MasterCardفبالنسبة للمعاملات السلفية النقدية الخاصة بالعميل، تقبل CPA ماستر كارد. - الصراف الآلي -موقع البنك/http: //www.cpa-bank.dz

	-خدمات عن طريق الانترنت
الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط	-بطاقةCIB -خدمات عن طريق الانترنت -الصراف الآلي -موقع الصندوقhttp: //www.cnepbanque.dz/ar
بنك البركة الجزائر	موقع البنكhttp: //www.albaraka-bank.com/fr/ -بطاقة سحب / دفع البركةTPE -الصراف الآلي -بطاقةCIB -بطاقة السحبAL-BARAK
المؤسسة المصرفية العربيةABC	بطاقة السحب: GAB وهي متواجدة بشكلين أزرق وفضي حيث يمكن استخدامها على أي شبكة ATM في الجزائر. ABC Online -والمتاحة 24 / 24 ساعةوالتي تسمح ب: عرض وتحرير الأرصدة، عرض وتحرير البيانات المصرفية مع تاريخ المعاملات، إبداء راي العميل وطلب دفتر شيكات. -الصراف الالي –موقع البنكhttp: //www.arabbanking.com.dz/fr/index.a
سوسيتيه جنرال الجزائر	-بطاقةCIB -خدمات مصرفية الكترونية عن طريق الانترنت -الصراف الآلي -موقع البنك.http: //www.societegenerale
البنك العربي الجزائر	-بطاقة فيزا الدولية -الصراف الآلي -عربي أون لاين :خدمات مصرفية عبر الانترنت في أي زمان ومن أي كان. -بطاقة CIB والتي تمكن العميل من السحب النقدي من أي صراف آلي يحمل شعار CIB والقيام بعمليات الشراء دون قيد فوائد مدينة. موقع البنكhttp: //www.arabbank.dz/
بنك الخليج الجزائر	MasterCard VisaCard -الدولية sms Bankingوالتي تسمح للعميل أي يكشف عن رصيد حسابه عن طريق الهاتف. -بطاقة RIB والخاصة ببنك الخليج -بطاقةCIB -الصراف الآلي

	AGB Online- موقع البنك/http: //www.ag-bank.com
بنك الاسكان للتجارة والتمويل الجزائر	BANQUE ONLINE- -بطاقةCIB موقع البنكhttp: //www.housingbankdz.com
فرانس بنك الجزائر	http: //www.fransabank.com/English/Pages/Corporate-Homepage.aspx -خدمات مصرفية عن طريق الانترنت
بنك السلام الجزائر	موقع البنك/http: //www.alsalamalgeria.com -بطاقة السلام للدفع والسحب -أجهزة الدفع الآليTPE -أجهزة السحب الآليGAB -السلام مباشر

المصدر :بلعياش ميادة، بن اسماعين حياة، مشروع الصيرفة الالكترونية في الجزائر، أبحاث اقتصادية وادارية ،العدد السادس عشر، ديسمبر 2014 ، ص ص88،85.

المطلب الرابع: التحديات التي تواجه البنوك الجزائرية حول تطبيق مشروع الصيرفة الإلكترونية:

على الرغم من الجهود المبذولة من طرف البنوك الجزائرية لنقل العديد من التقنيات المصرفية الحديثة والإستفادة من التكنولوجيات الحديثة التي جاءت بها الثورة الرقمية ، إلا أن هناك العديد من التحديات والصعوبات يمكن إدراجها كالآتي :

1- ضعف البنية التحتية اللازمة لإقامة مثل هذه المشاريع كالنقص في الشبكة العالمية للمعلومات وكذلك نقصها وضعفها ما بين البنوك.
2- نقص التشريعات الضرورية لتسهيل إنتشار الأعمال الإلكترونية ، وخصوصًا المتعلقة بالصيرفة الإلكترونية.
3- عدم ثقة الزبون بوسائل الدفع الحديثة كالبطاقات الإئتمانية ، فمازالت المفاهيم التقليدية مرسخة (النقود الورقية) هي وسيلة الدفع الرئيسية والأكثر آمانا بالنسبة له.
4- غياب البحث والتطوير لتوظيف هذه التقنية .
5- ضعف التكوين القاعدي للأطر البشرية ذات الكفاءة ، بالرغم من توفر الكفاءات والموارد البشرية اللازمة ، إلا انها تعاني من قلة مردوديتها وضعف فاعليتها وإنعدام روح المبادرة والإبداع فيها .
6- تعطل النظام المركزي يؤدي إلى توقف العمل و تعطل أداء الخدمات في وقتها.

7- غياب الثقافة المصرفية لدى المجتمع الجزائري، حيث يجب على البنوك العمل على توعية الافراد والابراز لهم اهمية العمل الالكتروني.
8- التعطل المتكرر لآلات السحب الالي.
9- تعدد الثغرات الموجودة في نظام الدفع المعتمد[22].

10-تواجه البنوك تحديات في مجال العمل الالكتروني، ومن ابرزها التأمين ضد القرصنة الالكترونية، لذلك يستلزم على البنوك الجزائرية اخذ الحيطة والحذر من هذا الناحي.

-ويرجع كذلك عدم إقبال الأفراد على التعامل المصرفي عبر الإنترنت أيضا إلى نقص الإعلام والإتصال ، فالشعب الجزائري عموما لا يملك ثقافة تكنولوجية متطورة ، فهو يفضل دائما التعامل الشخصي مع البنك.

[22]فريدة بن منصور، الصيرفة الالكترونية كمدخل لبناء الاقتصاد الرقمي في الجزائر دراسة ، مرجع سابق، ص110.

خلاصة الفصل:

قامت البنوك الجزائرية بتبني فكرة النظام النقدي الإلكتروني تماشيا والمتغيرات المستجدة على الساحة المصرفية ومحاولة منها تدارك التأخر الحاصل في المجال المصرفي، ولهذا السبب قامت بمجموعة من الإجراءات الضرورية وكان من أهمها إنشاء شركة تألية الصفقات البنكية والنقدية المشتركة" **SATIM"** والتي بدورها قامت بإنشاء الشبكة النقدية مابين البنوك" **RMI"**، لتسوية المعاملات مابين البنوك، بالإضافة إلى مشروع البطاقة البنكية المشتركة" **CIB"**، والبطاقات البنكية الدولية" **VISA"**، وكذلك قامت البنوك الجزائرية بإحداث نظام تسوية المدفوعات"**ARTS"** وكذا تفعيل نظام للمقاصة الالكترونية ما بين البنوك "**ATCI"** .

كما شهدت الجزائر تطورا ملحوظا في مجال تكنولوجيا الاعلام والاتصال، حيث تبنت عدة تقنيات في هذا المجال هي الجيل الثالث و الجيل الرابع، وارتفاع نسبة المستعملين بها ، مما يساعد البنوك في الاستثمار في هذه التقنية الجديدة.

لقد أصبح العالم يعيش فترة من التحّولات الجذرية التي أسهمت في تغيير كل المفاهيم و الأساليب و الهياكل الإدارية التقليدية ، و أوجدت مناخا و أوضاعا إقتصادية و سياسية و تكنولوجية مختلفة تماما عما كان سائدا في بضع سنوات ، و لعل من اهم المجالات تاثرا بهذه التحّولات هو الإقتصاد حيث باتت المعرفة أو المعلومات هي مادته الخام و ركيزته.

وعرف هذا الاقتصاد بالاقتصاد الرقمي ، ثم جاءت موجة رقمية لتجتاح هذا الإقتصاد و تحّول هذه المعرفة و المعلومات إلى أرقام يفهمها الحاسوب الذي هو الأداة و التقنية المسيطرة في هذا الإقتصاد إذ لم نقل في العالم، ومن هنا نشأت الصيرفة الالكترونية.

وقد أصبح هذا الإقتصاد سمة من سمات إقتصاديات الدول المتقدمة ، حيث أصبحت إقتصاديات الدول تقاس في تطوراها على مدى التوجه نحو رقمنة اقتصادها ، وقد بقيت الدول المتخلفة بعيدة عن هذا الواقع الجديد ومنها الدول العربية ، وظهر هناك تفاوت بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة أو ما يسمى بالفجوة الرقمية ، ففيما يخص حالة الجزائر ففي الواقع انها بعيدة حتى على الدول العربية في مجال إدماج التكنولوجيات الحديثة للإعلام والإتصال .

أما عن واقع الصيرفة الإلكترونية في النظام المصرفي الجزائري فمازال في المرحلة الأولية من خلال إدخال بطاقات السحب ؛ وإدخال بعض التكنولوجيات الحديثة في القطاع المصرفي.

أن إعتماد الصيرفة الإلكترونية بما يتطلبه من بيئة مناسبة يساهم في بناء الإقتصاد الرقمي في الجزائر ،فضلا عن محاربة الإقتصاد غير الرسمي من خلال إدخال النقود المتداولة فيه إلى الدائرة المصرفية.

I. نتائج البحث:

لقد أفضت هذه الدراسة الخروج بجملة من النتائج نوجزها فيما يلي:

1-ادت ثورة تكنولوجيا المعلومات والإتصال إلى ظهور إقتصاد جديد هو**"الإقتصاد الرقمي"**.

2-تعتبر الصيرفة الالكترونية وسيلة جديدة من وسائل المعاملات البنكية بين البنك وزبائنه كنتيجة للاقتصاد الرقمي.

3- إن تبني البنوك للصيرفة الالكترونية يعني نقل كافة آليات الإدارة على الشبكة بما يحقق سرعة في الآداء وحسن إستغلال إمكانيات البنك وبما يوفر الوقت والجهد والنفقات على العملاء.

4-يتطلب تبني الصيرفة الالكترونية وجود بيئة الكترونية ترتكز على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مع ضرورة وجود معايير محاسبية وتشريعات قانونية تنظم الصيرفة الالكترونية.

5- لا تزال البنية التقنية التحتية للصيرفة الالكترونية بالبنوك الجزائرية غير مهيأة كما ينبغي وتحتاج إلى بناء شبكة أنترنيت وتأمين خدمة اتصالات تضمن خدمة الزبائن على أكمل وجه.

6- فيما يخص وسائل الدفع الالكترونية هنالك جهود من قبل السلطات الجزائرية تتمثل في إصدار بعض البطاقات البنكية الالكترونية وتطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

7- تمتلك البنوك الجزائرية مواقع لها على شبكة الانترنت.

8- التطور الملحوظ في مجال تكنولوجيا الاعلام والاتصال.

9- غياب الثقافة المصرفية لدى الشعب الجزائري.

10-ان تبني مشروع الصيرفة الإلكترونية سوف يساهم في تحديث وتطوير النظام المصرفي الجزائري ،ويجعله يواكب التطورات العالمية الحاصلة.

II. اختبار الفرضيات:

بعد دراسة موضوع البحث ومحاولة الإحاطة ببعض جوانبه ، يمكننا إجراء إختبار لفرضياته كالتالي:

الفرضية الأولى: ومفادها أن الصيرفة الالكترونية هو ذلك النظام الذي يتيح للعميل الوصول إلى حساباته أو الحصول على الخدمة البنكية من خلال الوسائل الالكترونية المختلفة دون أي قيود زمانية أومكانية.

وقد تحققت هذه الفرضية من خلال دراستنا للموضوع، فالصيرفة الالكترونية هي عبارة عن استخدام للتكنولوجيا في العمل المصرفي، حيث يمكن القيام بالصيرفة في أي وقت ومكان.

الفرضية الثانية: والتي تنص على توفير الصيرفة الإلكترونية فرص مهمة أمام البنك في مجال المنافسة وتوسيع قطاعيته السوقية، كما ادخلت نوع جديد من البنوك وهو البنوك الالكترونية.

هذه الفرضية صحيحة حيث خلقت الصيرفة الالكترونية نوعا جديدا من البنوك وهو البنوك الالكترونية، كما توفر الصيرفة الالكترونية خدمات جديدة من شانها تقوية حصة البنك في سوق الخدمات البنكية.

الفرضية الثالثة: ونصت على **"**إن تأخر الجزائر في مواكبة التطورات العالمية لاسيما في ميدان المعلومات والإتصال جعل إستعمال البنوك لهذه التكنولوجيا ضعيفاً مما أدّى إلى ضعف في أداء الخدمات المصرفية ؛ ومن أجل مواكبة هذه التطورات تبنت إدارات البنوك الجزائرية إستراتجيات مناسبة لمواجهة التحديات المتباينة ، في ظل الدخول الى الاقتصاد الرقمي".

هذه الفرضية صحيحة، حيث تبنت الجزائر عدة مشاريع لمواكبة التطورات الحاصلة في مجال العمل المصرفي، ومن اهمها منظمة SATIM التي انشات البطاقات البنكية CIP، وعدة مؤسسات تابعة لها.

III. التوصيات :

- ✓ ترتبط عصرنة البنوك وتطوير قاعدة تكنولوجيا الإعلام والإتصال بالتكوين والتدريب المستمرين للقوى العاملة والتجديد في التجهيزات والمنتجات وهو ما يقتضي تخصيص أغلفة مالية مناسبة لذلك.
- ✓ حتى تؤدي البنوك دورها بفعالية فإنه يجب العمل على التحكم في تقنيات الإتصال من خلال حماية شبكة الأنترنت من الاحتيال، ضمان سرية جميع العمليات البنكية، خلق إطار فني مهني متخصص.
- ✓ توفير إطار تنظيمي محكم ذو شفافية في العمل البنكي وإقامة رقابة صارمة ضابطة لهذه التعاملات وإلا فإن هدف البنوك سيتحول من الرغبة في تعظيم المكاسب إلى وجوب تقليل الخسائر.
- ✓ ضرورة استكمال الإصلاحات المالية والبنكية الجزائرية بإصلاحات جديدة على وجه السرعة من أجل تفادي جوانب الضعف والخلل وعدم الفعالية الموجودة في القطاع المالي والبنكي.
- ✓ كي تتمكن الجزائر من الاستفادة من التقدم التكنولوجي بالشكل الأمثل في القطاع المالي والتجاري لابد من وضع معايير تقنية موحدة من أجل إنشاء منظومة

اتصالات مترابطة والاسراع في مد الشبكة البنكية بما يضمن سرعة تنفيذ المعاملات.

- ✓ وضع تحفيزات من شأنها دفع التجار إلى الإعتماد على أسلوب الدفع الإلكتروني بدلا من الدفع النقدي.

IV. أفاق البحث:

نشير في الأخير إلى أن هذا الموضوع لا يقف عند هذا الحد ، بل هناك إشكاليات أخرى لم تتناولها الدراسة، فتعتبر آفاقا مفتوحة لأبحاث لاحقة نذكر منها:

-مستقبل اليد العاملة في ظل إستخدام الصيرفة الإلكترونية.
-تقييم التجربة الجزائرية في ميدان المقاصة الإلكترونية.
-أثر الصيرفة الإلكترونية على الأداء التجاري.
-آفاق البنوك الإفتراضية في الجزائر.
-التجارة الالكترونية في الجزائر.

قائمة المراجع

1-الكتب:

1. أبو فارة يوسف أحمد ، "التسويق الإلكتروني (عناصر المزيج التسويقي عبر الإنترنت)"، الطبعة الأولى ، دار وائل للنشر والتوزيع ،الإسكندرية ، 2008.

2-ابو فروه محمود محمد, الخدمات البنكية عبر الانترنت, الطبعة الاولى, دار الثقافة للنشر والتوزيع, 2009.

3-الشمري ناظم محمد نوري, عبد الفتاح زهير العبد اللات, الصيرفة الالكترونية, الطبعة الاولى, دار وائل للنشر والتوزيع, الاردن,2008.

4-الشمري هاشم ،ناديا الليثي،" الإقتصاد المعرفي"، الطبعة الأولى ، دار الصفاء ، للنشر والتوزيع ، عمان، 2008.

5-الشورة جلال عايد ، وسائل الدفع الإلكتروني، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2009.

6-الكيلاني محمود ، الموسوعة التجارية و المصرفية، المجلد الثاني التشريعات التجارية و الالكترونية"دراسة مقارنة"، دار الثقافة للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2007.

7-النجار فريد ،" الإقتصاد الرقمي"، الطبعة الأولى ، الدار الجامعية ، مصر،2007.

8-بوشول فائزة وآخرون ، "واقع الإقتصاد الجديد في العالم العربي والجزائر " ، جامعة سطيف .

-9خبابة عبد الله ،" الإقتصاد المصرفي(البنوك الإلكترونية-البنوك التجارية-السياسة النقدية)، الإسكندرية ، مؤسسة شباب الجامعة للنشر ، 2008 .

10-لطرش الطاهر ، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة السابعة، الجزائر، 2010 .

2-الاطروحات والرسائل:

1. العاني ايمان ،البنوك التجارية وتحديات التجارة الالكترونية ، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستي في العلوم الاقتصادية، بنوك وتأمينات، جامعة منتوري قسنطينة، 2007/2006.

2-بربح سميرة ، دور الصيرفة الالكترونية في تعزيز القدرات التنافسية للبنوك التجارية- دراسة مقارنة بين بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة- تقرت- وبنك القرض الشعبي الجزائري- وكالة الوادي- خلال الفترة الممتدة ما بين: 2014/2008،مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر اكاديمي، بنوك، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي, سنة2015/2014.

3-بن منصور فريدة ، " الصيرفة الالكترونية كمدخل لبناء الاقتصاد الرقمي في الجزائر"، مذكرة نيل شهادة الماستر، مالية وبنوك، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2011/2010.

4-بوعافية رشيد ، الصيرفة الإلكترونية و النظام المصرفي الجزائري ، مذكرة نيل شهادة ماجيستير، العلوم الإقتصادية ،جامعة البليدة، 2006/2005 .

5-حسني مبارك بعلي،إمكانيات رفع كفاءة أداء الجهاز المصرفي الجزائري في ظل التغيرات الاقتصادية و المصرفية المعاصرة، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير، علوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة,2012/2011.

6-شبور سماح, مصباح مرابطي, وسائل الدفع الالكتروني في الجزائر, مذكرة نيل شهادة الماستر ,تمويل مصرفي، علوم تجارية جامعة العربي التبسي تبسة, 2015,2016.

7-صمودي منصوري، الجهاز المصرفي الجزائري في ظل الإصلاحات الاقتصادية, رسالة ماجستير, كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير, جامعة الجزائر، .2001/2002

8-فرحات خولة ، اثر التجارة الالكترونية على تحسين نوعية الخدمة المصرفية –دراسة حالة البنك الالكتروني kMonabanq –رسالة تندرج ضمن نيل شهدة ماجستير، ادارة الاعمال، ، جامعة الحاج لخضر، باتنة،2008/2007.

9-قريشي قاسم ، احمد شافعي، وسائل الدفع الالكترونية، مذكرة تندرج ضمن نيل شهادة ليسانس، مالية،جامعة ابي بكر بالقايد، 2014/2013.

10-منصوري رقية, اسماء عبد المالك, الخدمات المصرفية الالكترونية، مذكرة التخرج لنيل شهادة الليسانس، مالية، قسم العلوم التجارية، جامعة ابو بكر بالقايد تلمسان، 2014/2013.

مقالات ومجلات:

1-بحيح عبد القادر، اشكالية التحكم في وسائل الدفع البنكية واثرها على الخدمات المصرفية، مجلة الباحث، العددالتاسع،2011.

2-بوعافية الرشيد ، " دور النقود الالكترونية في تطوير التجارة الالكترونية"، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، العدد الثاني، المركز الجامعي تيبازة، ، سبتمبر 2014.

3-جليد نور الدين, امينة بركان, الصيرفة الالكترونية والمصارف الالكترونية, مجلة المعارف, جامعة خميس مليانة, العدد العاشر,2011.

4-حميد عبد الهادي ، الحكومة الإلكترونية هل تقضي على البيروقراطية في الجزائر إعلامتك اسبوعية وطنية متخصصة ، العدد 16 ، من 14 إلى 21 جانفي 2007 .

5-ربوح عبد الغاني ، نور الدين غردة، تطبيق انظمة الصيرفة الالكترونية في البنوك الجزائرية بين الواقع والافاق،مداخلة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة.

6-د.رحيم حسين, ا.هواري معراج, ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية- الواقع والتحديات، الجزائر.

7- ا.د. زغدار احمد ، حميدي كلثوم، تقييم نظام الجزائر للتسوية الفورية في النظام المصرفي الجزائري، مجلة البحوث والدراسات العلمية، جامعة المدية ، العدد التاسع،2015.

8- د.عياش زبير, ا. بوكحيل نسيم, تطوير وعصرنة الخدمة البنكية في ضل التوجه نحو اقتصاد المعرفة(حالة الجزائر), مجلة ميلاف للبحوث والدراسات, العدد الخامس,2017.

ملتقيات:

حكيم بناولة، حميت فشيت، واقع وسائل الدفع الالكتروني في الجزائر، الملتقى العلمي الرابع حول"عصرنة نظام الدفع في البنوك الجزائرية وشكالية اعتماد التجارة الالكترونية في الجزائر–عرض تجارب دولية – المركز الجامعي خميس مليانة، عين الدفلى، 27افريل2011.

المواقع الالكترونية:

HTTPS://WWW.djazairess.com

HTTPS://www.elkhabar.com

HTTPS://WWW. Android-dz.com

HTTPS://WWW.STARTIMES.COM

ملخص:

في ظل الاقتصاد الرقمي ونتيجة لتطور تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات ، برزت تحولات هائلة في مجال العمل البنكي مما أسفر عن ظهور الصيرفة الالكترونية. ولقد اتاحت هذه الاخيرة للبنوك خدمات جديدة متطورة، من خلالها يمكن تخفيض التكاليف وزيادة حجم السوق المستهدف من خلال الخدمة البنكية عن بعد بمختلف انواعها، تضمن السرعة والفعالية للعملاء.

الكلمات المفتاحية: الاقتصاد الرقمي، الصيرفة الالكترونية، البنوك الالكترونية، وسائل الدفع الالكتروني.

Summary :

through the digital economy and as a result of the evolution of telecommunications and information technology, it has emerged enormous changes in the field of banking work, electronic banking availability of banks new services, through it reduction costs, she is included the speed and effectiveness forcustomers.

Key words : the digital economy, Electronic-banking, Electronic payment system.